



كلية التجارة  
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



## الأثر التفاعلي للروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اللبنانية

<sup>a</sup> محمد محمد إبراهيم مندور <sup>b</sup> محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم

<sup>a</sup> أستاذ مساعد ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، الإسكندرية ، مصر

<sup>b</sup> مدرس ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، الإسكندرية ، مصر

تاريخ النشر الإلكتروني: مارس-2025

للتأصيل المرجعي: مندور، محمد محمد إبراهيم، إبراهيم، محمد إسماعيل السيد محمد. الأثر التفاعلي للروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اللبنانية

، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 12 (1)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2025.412095

للتواصل مع المؤلف: [Mohamed.Mandour@alexu.edu.eg](mailto:Mohamed.Mandour@alexu.edu.eg)

## الأثر التفاعلي للروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير

### إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اللبنانية

محمد محمد محمد إبراهيم مندور

أستاذ مساعد ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، الإسكندرية ، مصر

محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم

مدرس ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، الإسكندرية ، مصر

#### تاريخ المقال

تم استلامه في 3 يناير 2025، وتم قبوله في 10 فبراير 2025، هو متاح على الإنترنت مارس 2025

#### المستخلص

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية والتفاعل بينهما على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في لبنان خلال الفترة من 2012-2018، بإجمالي مشاهدات (154) مشاهدة.

توصل البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أطول في البنوك ذات الروابط السياسية مقارنةً بغيرها من البنوك. وقد يرجع ذلك إلى محاولة إدارة البنوك ذات الروابط السياسية إدارة أرباحها لخدمة مصالح حلفائها السياسيين، مما يعرض هذه البنوك لمخاطر أعلى، ومن ثم يؤثر على تقييم المراجع لمخاطر الأعمال في هذه البنوك، مما يزيد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي للسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أقصر في البنوك ذات السيطرة العائلية المرتفعة مقارنةً بغيرها من البنوك. تعكس هذه النتيجة اتباع إدارة البنوك ذات السيطرة العائلية سلوك تقارب المصالح بدافع المحافظة على سمعة البنك واستمراريته في المستقبل؛ ومن ثم تمارس دورًا رقابيًا يزيد من فعالية الحوكمة ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وأخيرًا توصل البحث إلى وجود تأثير سلبي معنوي للتفاعل بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن البنوك التي تجمع بين السيطرة العائلية والروابط السياسية تكون فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة أقل مقارنةً بغيرها من البنوك.

**الكلمات المفتاحية:** الروابط السياسية للشركات؛ السيطرة العائلية؛ فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؛ وقتية التقارير المالية.

**Abstract**

This study aimed to examine and test the relationship between political connections, family control, and their interaction on audit report lag through an applied study on a sample of commercial banks operating in Lebanon during the period 2012–2018, with a total of 154 observations. The research found a significant positive impact of political connections on audit report lag, indicating that banks with political connections experience longer delays in issuing their audit reports compared to non-politically connected banks. This may be due to attempts by politically connected banks' management to engage in earnings management to serve their political allies' interests, exposing these banks to higher risks, which subsequently affects auditors' assessment of business risks in such banks.

The study also found a significant negative impact of family control on audit report lag, indicating that banks with higher family control experience shorter audit report delays compared to other banks. This result suggests that family-controlled banks adopt a behavior of interest alignment driven by a desire to maintain the bank's reputation and ensure its continuity in the future. As a result, they play a monitoring role that enhances governance effectiveness and improves the quality of financial reporting, thereby reducing audit report lag.

Finally, the research revealed a significant negative interaction effect between family control and political connections on audit report lag, indicating that banks combining family control and political connections have shorter audit report delays compared to other banks.

**Keywords:** Corporate Political Connections؛ Family Control؛ Audit Report Lag؛ Timeliness of Financial Reporting.

**1 - مقدمة ومشكلة البحث**

يتمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية في توفير معلومات مفيدة تساعد أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين والدائنين، في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة، يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والمعززة، مثل الملاءمة، والتمثيل الصادق للوضع الاقتصادي للشركة، والقابلية للمقارنة، والتحقق، والفهم، بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسب (شرف، 2023). تُعد الوقتية من السمات الهامة والاساسية للمعلومات المحاسبية، والتي تؤثر بشكل مباشر على شفافية وجودة التقارير المالية، وعلى قدرة أصحاب المصالح على الحكم على أداء الشركة، مما يُحسن من قدرتهم على اتخاذ القرارات (IASB, 2018).

تؤثر الوقتية في توفير البيانات المحاسبية على تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح، إذ يدفع التأخير في نشر المعلومات أصحاب المصالح إلى محاولة الوصول للمعلومات غير المنشورة وتحمل تكلفة

مرتفعة مقابل ذلك، مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات، وزيادة درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات (Çelik et al., 2023).

كما تؤثر الوقتية على أسعار الأوراق المالية (Habib and Hung, 2019)، فالمعلومات المالية المتأخرة ذات قيمة محدودة في القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون (Hassan, 2016)، كما يؤدي التأخير في نشر التقارير المالية إلى تشكيك أصحاب المصالح في مدى ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية، مما يؤثر سلبًا على مصداقية الإدارة (Astami et al., 2024). لذا، تطلب معظم الأسواق المالية العالمية من الشركات المدرجة لديها الإسراع في إصدار بياناتها المالية مرفقة بتقرير المراجعة، تعزيزًا للشفافية وتقليلًا للمخاطر الناتجة عن تأخير المعلومات (قنديل، 2020).

هناك مجموعة من المحددات التي يمكن أن تؤثر في توقيت نشر التقارير المالية، أهمها الفترة الزمنية التي تحتاجها منشأة المراجعة للانتهاء من عملية المراجعة. فعادةً ما تُنشر البيانات المالية وتقرير المراجع الخارجي معًا في تقرير سنوي واحد (Leventis et al., 2005). لذا استهدفت العديد من الدراسات تحديد العوامل أو المحددات التي يمكن أن تؤثر في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة "Audit Report Lag"، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، أهمها؛ حجم الشركة، طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، مدى تعقد عمليات الشركة مقاسه بعدد خطوط الإنتاج، القوة التنافسية للمنتج، الأداء المالي، درجة الرفع المالي، مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، هيكل الملكية ومدى تركزها، مدى تبني معايير التقرير المالي الدولية، تاريخ نهاية السنة المالية، مستوى جودة التقارير المالية، مدى قابلية التقارير المالية للقراءة، مدى الارتباط السياسي للشركة، خصائص الحوكمة المؤسسية، حجم منشأة المراجعة، درجة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، خبرة المراجع الخارجي، فترة الارتباط بين منشأة المراجعة والشركة عميل المراجعة، أتعاب عملية المراجعة، مستوى الأعباء والموارد المتاحة للمراجع الخارجي، رأي المراجع الخارجي، ومدى أدائه للخدمات الاستشارية الأخرى للشركة عميل المراجعة (الصيرفي، 2017؛ قنديل، 2020؛ زكي، 2022؛ Hassan, 2016; Rusmin and Evans, 2017; Habib and Muhammadi, 2018; Habib et al., 2019; Tantawy and Moussa, 2023; Astami et al., 2024; Sun et al., 2024).

على الرغم من أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على الخصائص الظاهرة للشركات وتأثيرها على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، دون إيلاء الاهتمام الكافي بتأثير الروابط السياسية للشركات "Political Connections" والسيطرة العائلية "Family Control" على التقارير المالية وبالتالي على عملية المراجعة (Habib et al., 2019). وتعرف الشركات المرتبطة سياسيًا بأنها

الشركات التي يكون أحد كبار مساهميها والذي يمتلك نسبة 10% على الأقل من الأسهم ذات حق التصويت أو أحد أعضاء مجلس إدارتها عضوًا حاليًا أو سابقًا في الحكومة أو البرلمان أو في حزب سياسي بارز أو ذو علاقة وثيقة بأحد السياسيين البارزين، ويمكن أن تنشأ الروابط السياسية للشركات نتيجة الاستثمار المباشر للدولة في شركات القطاع الخاص أو من خلال حصص الملكية المتبقية للدولة بعد خصخصة الشركات (Faccio, 2006; Habib and Muhammadi, 2018).

تُعتبر الروابط السياسية للشركات ظاهرة شائعة في الدول النامية والدول ذات الاقتصادات الانتقالية، وقد جذبت آثارها اهتمامًا متزايدًا في الدراسات المحاسبية؛ إذ تناول تيار من الأدب المحاسبي تأثير الروابط السياسية للشركات على الأداء والقيمة الاقتصادية للشركات. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متعارضة؛ فهناك من يرى أن الروابط السياسية للشركات سوف تنعكس إيجابًا على قيمة الشركة المرتبطة سياسيًا، مستندة في ذلك إلى النظرية المعتمدة على الموارد (Chaney et al., 2011; Boubakri et al., 2012; Wu et al., 2012; ) وفي المقابل، يرى آخرون أن تكلفة الارتباط السياسي تفوق المنافع المترتبة عليه، مما قد يضر بقيمة الشركات المرتبطة سياسيًا، مستندين في ذلك إلى نظرية الوكالة (Chen et al., 2010; Chaney et al., 2011; ) (Bertrand et al., 2018; Ababneh and Aga, 2019).

أما فيما يتعلق بتأثيرات الروابط السياسية للشركات على المراجعة الخارجية، فقد تناولت الدراسات السابقة هذه التأثيرات من جانبين: الأول، يتعلق بتأثير الروابط السياسية للشركات على اختيار المراجع الخارجي، وبالتالي على جودة المراجعة (Guedhami et al., 2014; Khan et al., 2016; Liu et al., 2017; Tantawy and Mousse, 2023). والثاني، يتعلق بتأثير الروابط السياسية للشركات على مخاطر المراجعة؛ ومن ثم تأثيرها على جهد وأتعب المراجع الخارجي (Salehi, 2017; Tee, 2017; Gul, 2006; Khan et al., 2016; Tee, 2017; Salehi, 2017). مع وجود ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت تداعيات الروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، والتي توصلت إلى نتائج متضاربة. ففي حين توصلت دراسة Habib and Muhammadi (2018) ودراسة Qasem (2024) إلى وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، حيث تنخفض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات المرتبطة سياسيًا مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسيًا، توصلت دراسة Mehjabeen (2019) إلى عدم وجود علاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. مما يُثير التساؤل حول انعكاسات الروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، خاصة في بلد نامٍ مثل لبنان، يتميز بنظام قانوني ضعيف، مع حماية غير كافية لحقوق المساهمين الأقلية، وهيكل ملكية تسيطر عليها العائلات (Chahine and Safieddine, 2008).

من ناحية أخرى، تشكل الشركات العائلية جزءًا مهمًا من الاقتصاد العالمي (Ali et al., 2020) ومن الاقتصاد اللبناني (Salloum et al., 2013). وعلى الرغم من ذلك، هناك ندرة في الدراسات المحاسبية التي تناولت دراسة تأثير الملكية العائلية على عملية المراجعة بصورة عامة، وعلى فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة بصفة خاصة (Habib et al., 2019)، بالرغم من تأثير هيكل ملكية الشركات على مخاطر الأعمال المرتبطة

بالمراجعة (Durand, 2019). كما أن تأثير الروابط السياسية للشركات ذات السيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يمثل فجوة بحثية لم تتطرق إليها الدراسات السابقة- في حدود علم الباحثين.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عملياً على الأسئلة الآتية:

- هل تؤثر الروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؟
- هل تؤثر السيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؟
- هل تؤثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؟

## 2- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية، وكذلك العلاقة التفاعلية بينهما، على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية اللبنانية خلال الفترة من 2012-2018.

## 3- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من خلال تناوله لموضوع تأثير الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية، والعلاقة التفاعلية بينهما، على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وعلى الرغم من الاهتمام الأكاديمي المتزايد ببحث محددات فترة إصدار تقرير المراجعة، لما لذلك من تأثير مباشر على توقيت نشر التقارير المالية للشركات، إلا أن دراسة العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يمثل مجالاً لم يتم استكشافه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة. كما توجد ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير السيطرة العائلية على تأخير إصدار تقرير المراجعة. لذلك، يسعى هذا البحث إلى سد الفجوة البحثية المتعلقة بمحددات فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في بيئة الأعمال اللبنانية، من خلال تقديم دليل تطبيقي حديث.

وتتمثل الأهمية العملية للبحث في أنه يسعى لتسليط الضوء على التأثير العملي للروابط السياسية للشركات، والسيطرة العائلية والعلاقة التفاعلية بينهما على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وما يتبعها من التأثير على وقتية نشر التقارير المالية، والتي تعكس تقييم المراجع الخارجي لخطر الأعمال في الشركات عميل المراجعة، مما يساعد على توفير رؤية قد تكون مفيدة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية، بشأن صياغة سياسات جديدة فيما يتعلق بالروابط السياسية للشركات أو نسبة السيطرة العائلية لتحسين وقتية التقارير المالية.

وعلى الرغم من تعدد دوافع البحث إلا أن أهمها يتمثل في الاسهام في تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال، لوجود ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

**4- حدود ونطاق البحث**

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين الروابط السياسية المباشرة فقط والمتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين، دون الروابط غير المباشرة التي يتم إنشاؤها من خلال التبرعات التي تقدمها الشركات للحملات الانتخابية لمساندة رجال السياسة، نظرًا لعدم إفصاح الشركات عن مثل هذا النوع من المعلومات، ودون التطرق للروابط السياسية على مستوى الدولة. كما تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في لبنان دون غيرها من الشركات؛ للحد من آثار اختلاف طبيعة النشاط على نتائج الدراسة. وأخيرًا؛ فإن إمكانية تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

**5- خطة البحث**

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته نظريًا وعمليًا فسوف يُستكمل البحث على النحو الآتي:

5-1 الإطار النظري لتوصيف متغيرات الدراسة من منظور محاسبي.

5-2 سياق البحث - لماذا لبنان؟

5-3 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

5-4 منهجية البحث.

5-5 النتائج، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة.

وسيعرض الباحثان ما سبق تفصيلًا على النحو الآتي:

5-1 الإطار النظري لتوصيف متغيرات الدراسة من منظور محاسبي

5-1-1 تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة (المفهوم - المحددات - الأهمية)

يعرف تقرير المراجعة الخارجية بأنه " وسيلة لتوصيل المراجع الخارجي لرأيه الفني المحايد باعتباره المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية التقليدية الكاملة" (على، 2020). ويعتبر تقرير المراجعة بمثابة أداة اتصال اعلامي وإنساني لمختلف أصحاب المصالح بشأن مدى توافق تأكيدات الإدارة بالقوائم المالية مع إطار إعدادها المطبق، ويمثل حجر الأساس لبناء ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية (زكي، 2022). وتتوقف منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية على مدى حداتها وكمالها ودقتها وموثوقيتها (شرف، 2023)، وتعتبر الحدثة أو الوقتية من الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي تحسن قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات (IASB, 2018). فالمعلومات المالية المتأخرة ذات قيمة محدودة في التأثير على القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون (Hassan, 2016). وبناءً على ذلك، تطلب معظم الأسواق المالية العالمية من الشركات المدرجة لديها إصدار بياناتها المالية الخاضعة للمراجعة بسرعة، وتعتمد وقتية المعلومات المحاسبية للشركات على الفترة الزمنية التي تحتاجها

منشأة المراجعة للانتهاج من عملية المراجعة، حيث يتم عادةً نشر كل من البيانات المالية وتقرير المراجع الخارجي معاً في تقرير سنوي واحد (Leventis et al., 2005).

نظراً للتداعيات السلبية لتأخير إصدار تقرير المراجعة، زاد الاهتمام المهني والأكاديمي بمفهوم ومحددات فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وقد اتفقت الدراسات السابقة (الصيرفي، 2017؛ قنديل، 2020؛ زكي Hassan, 2016; Habib and Muhammadi, 2018; Habib et al., 2019; Tantawy and 2022 Mousa, 2023; Astami et al., 2024; Sun et al., 2024) على مضمون تعريف فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، على أنها "الفترة المطلوبة لأداء المراجع الخارجي لكافة إجراءات المراجعة اللازمة، في ضوء حكمة المهني، لجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة حتى يتمكن من الوصول لرأيه الفني المحايد". وهناك ثلاثة بدائل لقياس فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، يعتمد البديل الأول على الفترة الزمنية من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة، بينما يعتمد البديل الثاني على اللوغاريتم الطبيعي للفترة الزمنية من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة، وأخيراً يعتمد البديل الثالث على الانحراف بين فترة التأخير وفقاً للبديل الأول ووسيط مشاهدات عينة الدراسة لتلك الفترة (قنديل، 2020؛ زكي Hassan, 2016; 2022).

يمثل تأخير إصدار تقرير المراجعة مؤشراً رئيسياً على كفاءة المراجعة، حيث يعكس بشكل مباشر مدى سرعة نقل نتائج المراجعة إلى أصحاب المصلحة (Habib and Muhammadi, 2018; Sun et al., 2024)، لذلك، اهتمت مجموعة من الدراسات السابقة بدراسة محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة (الصيرفي، 2017؛ قنديل، 2020؛ زكي Hassan, 2016; Rusmin and Evans, 2017; Habib 2022; Rely, 2023; Tantawy and Mousa, 2023; and Muhammadi, 2018; Habib et al., 2019; Zhou et al., 2024; Astami et al., 2024; Sun et al., 2024)، وقد تبين من تحليل هذه الدراسات أن تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة يرجع إلى ثلاث مجموعات من المحددات: الأولى تتضمن محددات مرتبطة بخصائص الشركة عميل المراجعة، والثانية تتضمن محددات تتعلق بحوكمة الشركات، والأخيرة تتضمن محددات ترتبط بخصائص المراجع الخارجي وشركته. ومن المحددات المرتبطة بالشركة عميل المراجعة، حجم الشركة، طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، مدى تعقد عمليات الشركة مقاسه بعدد خطوط الإنتاج، القوة التنافسية للمنتج، الأداء المالي، درجة الرفع المالي، مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، هيكل الملكية، مدى تبني معايير التقرير المالي الدولية، تاريخ نهاية السنة المالية، مستوى جودة التقارير المالية، مدى قابلية التقارير المالية للقراءة، مدى الارتباط السياسي للشركة. وتتضمن المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات، خصائص الحوكمة المؤسسية من حيث درجة تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، مدى فاعلية لجنة المراجعة، ازدواجية دور المدير التنفيذي (تولي المدير التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة). وأخيراً، تتضمن

العوامل المرتبطة بخصائص المراجع الخارجي وشركته، حجم منشأة المراجعة كونها واحدة من الأربعة الكبار (Big 4) أو من غير الأربعة الكبار (Non Big 4)، درجة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، خبرة المراجع الخارجي، فترة الارتباط بين منشأة المراجعة والشركة عميل المراجعة، أتعاب عملية المراجعة، مستوى الأعباء والموارد المتاحة للمراجع الخارجي، رأي المراجع الخارجي، ومدى أدائه للخدمات الاستشارية الأخرى للشركة عميل المراجعة.

يعتمد المراجع الخارجي على خصائص الشركة عميل المراجعة عند تحديده لمستويات الأهمية النسبية ومستوى خطر أعمال عميل المراجعة، والتي على أساسها يقوم المراجع بإعداد خطة وبرنامج المراجعة بما يعكس طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة بهدف تخفيض خطر المراجعة لمستواه المقبول مع الوفاء بمسئوليته المهنية وتجنب احتمالية تعرضه للدعاوى القضائية، وهو ما يؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما تعكس خصائص المراجع الخارجي وشركته قدرة المراجع على أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية بما قد يؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (زكي، 2022).

ترجع أهمية دراسة محددات فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى تأثيرها على وقتية التقارير المالية، والتي ترتبط بإنهاء المراجع الخارجي لأعماله وإصداره لتقرير المراجعة. فكلما زادت فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، زادت فترة تأخير نشر التقارير المالية، مما يزيد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويزداد معه مستوى عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، وهو ما ينعكس بالسلب على التعاملات المالية في أسواق الأوراق المالي (Abernathy et al., 2017; Salehi, 2020). لذلك، يُعتبر تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة عاملاً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين في الأسواق المالية وتقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم مستقبلاً (Habib et al., 2019). كما تعكس فترة التأخير كفاءة عملية المراجعة، وتساعد في تحديد المشكلات التي قد تواجه المراجع أثناء عملية المراجعة (Abdillah et al., 2019). وتزداد أهمية دراسة محددات فترة تأخير تقرير المراجعة في الأسواق المالية الناشئة؛ إذ تعتبر معلومات التقارير المالية المصدر الوحيد الموثوق فيه للمعلومات المالية لمتخذي القرارات في هذه الأسواق (Mehjabeen, 2019).

**يخلص الباحثان** مما سبق إلى أهمية تقرير المراجع الخارجي كونه وسيلة توصيل المنتج النهائي لعملية المراجعة الخارجية، ويمثل حجر الأساس لبناء ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. وتؤثر السرعة في إصدار تقرير المراجعة على حداثة أو وقتية المعلومات المحاسبية والتي تعتبر من الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي تحسن قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات؛ لذا اهتمت العديد من الدراسات السابقة ببحث محددات فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، والتي ركزت بصورة كبيرة على الخصائص الظاهرة للشركات، دون إيلاء الاهتمام الكافي بتأثير الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على التقارير المالية، وبالتالي على عملية المراجعة.

## 5-1-2 الروابط السياسية للشركات (المفهوم- الآثار)

أشارت الأدبيات المحاسبية إلى توجه معظم الشركات في الآونة الأخيرة نحو تكوين تحالفات مع رجال السياسة، وهو ما اصطلح على تسميته بالروابط السياسية (Bertrand et al., 2018). وتزداد هذه التحالفات في الدول ذات مؤشر الفساد المرتفع، وكذلك الدول التي تضع مزيداً من القيود القانونية والاجرائية على الاستثمار، مع توفير حماية ضعيفة لحقوق المستثمرين (Faccio, 2006; Chen et al., 2010). كما تزداد هذه التحالفات في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تتميز هذه الدول بوعي مؤسسي ضعيف، وهيكلي حوكمة غير فعال ومستوى مرتفع من المحسوبية، بالإضافة إلى سيطرة الدولة على الموارد الأساسية وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية (Maaloul et al., 2018).

تعرف الشركات المرتبطة سياسياً بأنها الشركات التي يكون أحد كبار مساهميها والذي يمتلك نسبة 10% على الأقل من الأسهم ذات حق التصويت أو أحد أعضاء مجلس إدارتها عضواً حالياً أو سابقاً في الحكومة أو البرلمان أو حزب سياسي بارز أو ذو علاقة وثيقة بأحد السياسيين البارزين، كما يمكن أن تنشأ الروابط السياسية للشركات نتيجة الاستثمار المباشر للدولة في شركات القطاع الخاص أو من خلال حصص الملكية المتبقية للدولة بعد خصخصة الشركات (Faccio, 2006; Habib and Muhammadi, 2018)؛ ومن ثم يمكن تقسيم الروابط السياسية للشركات إلى نوعين: الأول روابط سياسية على المستوى الشخصي، والثاني روابط سياسية على مستوى الدولة.

يسعى رجال الأعمال ورجال السياسة إلى الدخول في تحالفات لتحقيق مصالح متبادلة (Chaney et al., 2011). إذ تهدف الشركات من الدخول في هذه التحالفات إلى تحقيق ميزة تنافسية من خلال الوصول لموارد استراتيجية، والاستفادة من نقاط الضعف في الجهاز الإداري للدولة، والتأثير في القوانين واللوائح، والحصول على معلومات داخلية تمكنها من توقع التغيرات الاقتصادية وتقليل مستوى عدم التأكد. من جهة أخرى يُمكن دخول السياسيين إلى عالم الأعمال من الحصول على دعم مالي خلال فترات الانتخابات في شكل تبرعات (Habib and Muhammadi, 2018)، كما يستفيد رجال السياسة من وجودهم في الشركات في دفع الشركات نحو الاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يحسن من صورة رجال السياسة أمام المجتمع ويعزز فرص بقائهم في السلطة (شوشة وسيد، 2020).

وقد اختلفت الآراء حول تأثير الروابط السياسية للشركات على الأداء والقيمة الاقتصادية للشركات، فهناك من يرى أن الروابط السياسية للشركات سوف تنعكس إيجاباً على قيمة الشركة المرتبطة سياسياً (Chaney et al., 2011; Boubakri et al., 2012; Wu et al., 2012; Houston et al., 2014; Maaloul et al., 2018; et al., 2018; Khelil, 2023)، وهناك من يرى أن تكلفة الارتباط السياسي تفوق المنافع الناتجة عنه، مما

قد يضر بقيمة الشركات المرتبطة سياسياً (Chen et al., 2010; Chaney et al., 2011; Bertrand et al., 2018; Ababneh and Aga, 2019).

استندت أدبيات الروابط السياسية في تبريرها للمنافع والآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الشركات نتيجة الروابط السياسية إلى النظرية المعتمدة على الموارد (Khan et al., 2016). إذ تساعد الروابط السياسية الشركات في الحصول على موارد استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسياً. تتمثل هذه المزايا في الحصول على امتيازات ضريبية في شكل انخفاض معدل الضريبة الفعال (Wu et al., 2012)، والحصول على قروض وتسهيلات بنكية بفوائد منخفضة دون وضع قيود على الإنفاق الرأسمالي أو متطلبات السيولة عند بدء الاقتراض (Chaney et al., 2011; Houston et al., 2014)، مع تجنب عقوبات أسواق رأس المال في حالة مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات أو مشكلة سيولة تداول الأوراق المالية (Chaney et al., 2011; Deng et al., 2019)، وتسهيل الحصول على العقود الحكومية أو فرض تعريفات جمركية على المنافسين أو تقليل المتطلبات التنظيمية (Goldman et al., 2009)، والحصول على اعانات حكومية في حالة تعثرها، مما يخفف من المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات في حالة الركود الاقتصادي (Faccio, 2006)؛ ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال (Boubakri et al., 2012; Khelil, 2023).

بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الشركات المرتبطة سياسياً، تلجأ بعض الشركات إلى الاستعانة بالمديرين ذوي الخبرة السياسية للاستفادة بما يتمتعون به من خبرة ومعرفة واسعة بالإجراءات الحكومية، مما يمكنهم من تسهيل العمليات البيروقراطية للشركة، وبتيح لها القدرة على الحصول على امتيازات ومنافع من الحكومة تفوق تلك التي يحصل عليها المنافسون، والتخفيف من تأثير القرارات الحكومية السلبية أو في التأثير على صياغة سياسات تصب في مصلحة الشركة (Faccio, 2006). تشير دراسة (Correia, 2014) إلى أن الشركات المرتبطة بالسياسيين من خلال التبرعات للحملات الانتخابية أقل عرضة لإجراءات إنفاذ القوانين من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، وإذا تمت معاقبتها، تكون العقوبات أقل شدة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتقييم آثار الروابط السياسية للشركات من جوانب متعددة، فمن حيث الأثر على عوائد الأسهم في فترات التغيرات السياسية، أظهرت دراسة (Goldman et al., 2009) أن الشركات المرتبطة بالحزب الجمهوري زادت قيمتها، في حين انخفضت قيمة الشركات المرتبطة بالحزب الديمقراطي بعد فوز الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000. كما أجرت دراسة (Akey et al., 2015) مقارنة بين الشركات الأمريكية التي تبرعت للمرشحين الفائزين والخاسرين، ووجدت أن العوائد غير العادية بعد الانتخابات كانت أعلى بنسبة 3% للشركات التي تبرعت للمرشحين الفائزين. ومن حيث الأثر على

الربحية المحاسبية، توصلت دراسة (Wu et al., 2012) إلى أن الشركات الصينية الخاصة التي يعمل فيها مديرون ذو روابط سياسية تحقق أداءً أفضل من نظيراتها التي لا يعمل فيها مديرون مرتبطون سياسياً. كما أظهرت دراسة (Amore and Bennedsen, 2013) في الدنمارك أن زيادة قوة البلديات أدت إلى تضاعف أرباح التشغيل للشركات المرتبطة بعلاقات عائلية مع السياسيين المحليين. وتوصلت دراسة (Cingano and Pinotti, 2013) إلى أن الشركات الإيطالية المرتبطة بسياسيين محليين أظهرت زيادة في الإيرادات بنسبة 5.7% ناتجة عن تغييرات في المبيعات المحلية دون ارتباط بتحسين الإنتاجية.

من جانب آخر، قد يترتب على الروابط السياسية للشركات تأثير سلبي على أداء وقيمة الشركات، إذ من المرجح أن تعاني الشركات المرتبطة سياسياً من مشكلات وكالة ناتجة عن سعي المديرين من السياسيين إلى تنفيذ مخططاتهم السياسية وخدمة مصالحهم الشخصية، مما قد يضر بمصالح المساهمين (Khan et al., 2018; Bertrand et al., 2016)، ويترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية، مثل: مصادرة حقوق مساهمي الأقلية من خلال المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والاستثمار في مشاريع خاسرة أو مشاريع تخدم المصالح الشخصية للسياسيين (Habib and Muhammadi, 2018)، وتدني جودة التقارير المالية، نتيجة عدم اهتمام مديري هذه الشركات بتحسين جودة المعلومات المحاسبية بهدف إخفاء أنشطتهم الاستحواذية وإعاقة إجراءات الرقابة الفعالة. كما تتلقى حماية من السياسيين وبالتالي لا تهتم كثيراً بجودة المعلومات المالية التي تقدمها للجمهور. علاوة على ذلك، بما أن الشركات المرتبطة تحصل على مزايا من مصادر أخرى، مثل الوصول إلى مصادر التمويل منخفضة التكلفة ومعاملة ضريبية مميزة، فإنها لا تهتم بتقديم معلومات مالية عالية الجودة (Chen et al., 2018; Hashmi et al., 2011; Chaney et al., 2010)، مع زيادة عدم تماثل المعلومات (Chen et al., 2010). وقد توصلت دراسة (Hope et al., 2020) إلى أن جودة التقارير المالية في الشركات الصينية ارتفعت عندما فقدت هذه الشركات روابطها السياسية بعد إقرار قانون يمنع المسؤولين من شغل مناصب في مجالس إدارات الشركات المدرجة في البورصة.

كما تتمتع مجالس إدارات الشركات المرتبطة سياسياً بالتحصين الإداري مع ضعف الإجراءات التأديبية التي تواجهها من الأسواق المالية، مما يدفعهم إلى الانخراط في أنشطة قد تلحق الضرر بمصالح المساهمين، مع زيادة ممارساتهم الاحتياطية وإدارة الأرباح (Ababneh and Aga, 2019). كما أن المديرين التنفيذيين المرتبطين سياسياً أقل عرضة للإقالة بسبب ضعف الأداء المالي (Cao et al., 2018)، بالإضافة إلى إمكانية تعرض هذه الشركات لضغوط سياسية في حالة تغير الأنظمة السياسية (Mitchell and Joseph, 2010; Harymawan and Nowland, 2016)، إلى جانب الاستثمار الضخم للتدفقات النقدية الحرة في حالة الشركات الحكومية المرتبطة سياسياً لتحقيق أهداف السياسة الحكومية (Wu et al., 2012)، والحفاظ على مستويات توظيف تفوق مستوى التوظيف الاقتصادي الأمتثل خلال فترات الانتخابات بهدف الحصول على

أصوات الناخبين، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف العمالة (Bertrand et al., 2018). علاوة على ذلك، لا يبدو أن الشركات المرتبطة سياسياً تستفيد بشكل كبير من ارتباطها السياسي، حيث قد لا تتلقى هذه الشركات إعانات أعلى أو ضرائب أقل، وهي قرارات تخضع لسيطرة الساسة المحليين. كما أنها لا تحقق بالضرورة أرباحاً أو عوائد على الأصول أعلى من الشركات غير المرتبطة سياسياً، بل على العكس عندما توظف شركة رئيساً تنفيذياً مرتبطاً سياسياً، ينخفض أداء الشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول (Faccio, 2006; Bertrand et al., 2018).

وقد توصلت دراسة (Cao et al., 2018) إلى وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وأدائها المالي، وأرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى تكاليف الوكالة التي تنشأ من استغلال المديرين السياسيين لموارد الشركة لتحقيق مصالح شخصية. ويرى (Shi et al., 2018) أن أعضاء مجلس الإدارة من السياسيين أقل كفاءة من أعضاء مجلس الإدارة من غير السياسيين في رقابة الشركة؛ إذ يتطلب الدور الرقابي الفعال لأعضاء مجلس الإدارة بعض القدرات مثل توفير وقت وجهد ومعرفة مالية وقانونية كبيرة، وهي قدرات يفتقدها أعضاء مجلس الإدارة السياسيون، مما يقلل من جودة ممارسات الحوكمة.

مما سبق، يرى الباحثان أن العلاقة بين الروابط السياسي وقيمة الشركة هي علاقة معقدة، فقد تستخدم الشركات هذه الروابط كأداة للحصول على مزايا تنظيمية ومالية. وفي المقابل، قد تدفع الروابط السياسية الشركات نحو دعم سياسات حكومية مثل التوظيف، وتبني سياسات استثمارية موجهة، والمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية. وبالتالي، يترتب على الروابط السياسية منافع وتكاليف بالنسبة للشركات المرتبطة؛ فلا توجد روابط سياسية ينتج عنها منافع فقط أو تكاليف فقط. فمتى زادت منافع الروابط السياسية عن تكاليفها زادت قيمة الشركة، ومتى زادت التكاليف عن المنافع، انخفضت قيمة الشركة.

### 3-1-5 الملكية العائلية ومشكلة الوكالة

الشركات العائلية هي شركات مملوكة و/أو مُدارة من قبل أفراد تجمعهم علاقات أسرية، سواء كانوا أزواجاً أو أبناءً أو إخوة. وتتميز الشركات العائلية ككيان تجاري من خلال منظورين رئيسيين: ملكية الأسهم، حيث يمتلك أفراد العائلة غالبية الأسهم، والسيطرة الإدارية من خلال توليهم مناصب الإدارة العليا (Rely, 2023). وعلى الرغم من أن الشركات العائلية تعتبر ظاهرة نادرة في البلدان الغربية، إلا أنها شائعة الوجود في الاقتصادات الآسيوية، إذ تشكل الشركات العائلية الغالبية العظمى من الشركات الآسيوية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة الحجم، ويهيمن أفراد العائلة على هيكلها الإداري (Jaggi et al., 2009; Hashmi et al., 2018).

لقد ترتب على كبر حجم الشركات وتعدد أنشطتها قيام الملاك بتفويض مسؤولية الإدارة إلى فريق إداري متخصص مقابل مرتبات ومكافآت وحوافز. وقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى وجود تعارض في المصالح بين الإدارة (الوكيل) والملاك (الأصيل)، ناتج عن رغبة الإدارة في تعظيم مصالحها الشخصية على حساب تعظيم ثروة الملاك، مما أدى إلى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك، وهو ما يعرف بمشكلة الوكالة من

النوع الأول، والتي عادة ما تظهر في الشركات ذات الملكية المشتتة (Rely, 2023). أما في الشركات العائلية ومع زيادة تركيز الملكية، تتحول طبيعة مشكلات الوكالة من صراعات بين الإدارة والملاك إلى صراعات بين المالك المسيطر والمساهمين الأقلية. فقد يكون هناك حافز لدى الملاك المسيطرين على أسهم الشركة من نفس العائلة لمصادرة حقوق مساهمين الأقلية بدافع تحقيق مصالح العائلة، وهو ما يعرف بمشكلة الوكالة من النوع الثاني (Ali et al., 2020; Rely, 2023; Astami et al., 2024).

وتواجه الشركات العائلية مشاكل الوكالة باتباع سلوك من اثنين، الأول يطلق عليه أثر تقارب المصالح "Alignment effect"، حيث يكون ولاء أفراد العائلة للشركة؛ لذا يعملون على زيادة قيمتها، والعمل على استمراريتها في المستقبل. وتقوم الشركات العائلية بزيادة شفافية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ومن ثم تعتبر ملكية العائلة أداة رقابية مهمة لتحسين جودة حوكمة الشركات (غازي، 2021)، وذلك لتخفيف مشكلة الوكالة، والاستفادة من تحسين صورتها أمام أصحاب المصالح، وتخفيف تكلفة راس المال، ومخاطر التقاضي، وفقدان السمعة.

أما السلوك الثاني، فيطلق عليه أثر التحصين "Entrenchment effect"، حيث يعمل أفراد العائلة على حماية مصالح العائلة على حساب مصالح أصحاب المصالح الآخرين في الشركة، معتمدين في ذلك على امتلاكهم حقوق التصويت المرتفعة، والتدخل في الإدارة بشكل قد يضر بأداء الشركة (Mokhtar and Elharidy, 2019). قد يتم استغلال مساهمي الأقلية من خلال تنفيذ صفقات ذاتية لتحقيق مكاسب لمصالح أخرى مملوكة لأفراد العائلة أو الانخراط في أنشطة غير مربحة لتحقيق مصلحة العائلة، أو من خلال المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أو المعاملات ذات المنفعة الشخصية. كما قد لا يشعر المديرون الذين يعملون تحت إشراف المساهمين العائليين بأنهم مسؤولون أمام مجلس الإدارة، ولا يعطون الأولوية لشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وقد يتلاعبون بهذه المعلومات لتضليل الأطراف الخارجية والجهات التنظيمية. وبالتالي، تؤثر الملكية العائلية بشكل سلبي على شفافية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات، وانخفاض جودة التقارير المالية (Mokhtar and Elharidy, 2019; Astami et al., 2024). ويزداد أثر التحصين ويصبح أكثر وضوحًا وتأثيرًا في البيئات ذات الأنظمة القانونية الضعيفة وآليات الإنفاذ غير الفعالة والحوكمة المحدودة (غازي، 2021).

في الوقت نفسه، لا تستطيع الشركات العائلية اتباع سلوك التحصين طوال الوقت، فعندما تصبح الممارسات الاستغلالية معروفة لأصحاب المصالح الآخرين، فإنهم يفقدون الثقة في معلومات التقارير المالية، مما يضر بسمعة الشركة وأدائها في سوق المال، ويؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الإجمالية لملكية العائلة في الشركة. لذا، هناك نقطة توازن يسعى فيها المساهمون العائليون إلى تحقيق السيطرة على الشركة مع تقليل

السلوكيات الاستغلالية والتحصين الإضافي، ويتجهون نحو سلوك تقارب المصالح، ويصبح لدى المساهمين المسيطرين، مثل العائلات، دافع للاعتراف بمصالح المساهمين الأقلية (Ng, 2005).

## 5-2 سياق البحث - لماذا لبنان؟

يهدف البحث الحالي إلى دراسة واختبار أثر الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية والتفاعل بينهما على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية العاملة في لبنان، وتُعد لبنان بيئة مثالية لهذه الدراسة نظرًا لأن الروابط السياسية للشركات تمثل أمرًا شائعًا في لبنان وتمارس تأثيرًا كبيرًا على سلوك الشركات، وباعتبارها اقتصادًا ناشئًا. تتميز لبنان أيضًا بنظام قانوني ضعيف مع حماية غير كافية لحقوق المساهمين الأقلية، وهياكل ملكية يسيطر عليها العائلات (Chahine and Safieddine, 2008). يمر لبنان حاليًا بواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، ولعب الفساد دورًا رئيسيًا في دفع البلاد إلى مسار عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية (Harake et al., 2022). إذ يتخلل الفساد جميع مستويات وفروع الحكومة، حيث يعتمد اختيار المناصب العامة على الولاءات العرقية والحزبية والمحسوبية، مما يؤدي إلى خدمة مدنية متضخمة وغير فعالة وفسادة. لقد أدت فضائح الفساد المتزايدة على أعلى مستويات الإدارة العامة إلى تقليل ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية، إذ يعتمد الوصول إلى الخدمات العامة، مثل المحاكم والمدارس والعيادات، على مدفوعات الرشوة أو العلاقات الشخصية. وقد اشترطت المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، تقديم المساعدة المالية إلى لبنان بتنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد (Transparency International, 2022).

سجل لبنان أسوأ نتيجة له في مؤشر الفساد بحصوله على 24 نقطة من أصل 100، متراجعًا 6 نقاط عما كان عليه عام 2012 عندما حصل على 30 نقطة، واحتل لبنان المرتبة 154 في الفساد من بين 180 دولة. وفي مؤشر النزاهة العامة الأخير، حصل لبنان على 4.4 من 10، بينما سجل في مؤشر الشفافية 5.5 من 20، متخلفًا عن المتوسط الإقليمي بشكل كبير بسبب غياب الشفافية المالية ونقص الموارد العامة اللازمة للاستثمار في الحلول الإلكترونية والإصلاحات الإدارية. وبالمثل، أشار مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي إلى حدوث تدهور كبير في مجال مكافحة الفساد وسيادة القانون. ففي عام 2020، سجل لبنان النسبة المئوية الأدنى على الإطلاق في كلا المجالين، حيث بلغ 12% و19% على التوالي. وفي مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال لعام 2021، حصل لبنان على 5.48 من 10، واحتل المرتبة 106 من بين 203 دولة في تطبيق لوائح مكافحة غسيل الأموال (Transparency International, 2022). رد اللبنانيون على هذه الأوضاع بأخذ مطالبهم إلى الشوارع في عام 2019، والقيام بعدة مظاهرات مدنية شارك فيها حوالي مليوني مواطن يطالبون بإزالة السياسيين الفاسدين بالكامل من السلطة. اتهم المشاركون النخب السياسية باستغلال موارد البلاد لمصلحتهم بدلاً من خدمة مصالح الشعب، وطالبوا بإجراء انتخابات جديدة (Guechati and Chami, 2022).

لذا، يرى الباحثان أن دراسة السياق اللبناني يوفر فرصة فريدة لإلقاء الضوء على كيفية تأثير الروابط السياسية للشركات على عملية المراجعة الخارجية، خاصة في ظل ضعف نظام حوكمة الشركات في لبنان، والذي يستند في الأساس إلى القانون التجاري، الذي لا يتضمن العديد من مجالات حوكمة الشركات الرئيسية، مما قد يعرض المساهمين الأقلية للخطر (Chahine and Safieddine, 2008)، كما تهيمن الشركات العائلية على الاقتصاد اللبناني والتي لا تدعم ثقافة مؤسسية شفافة تحدد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح (Salloum et al., 2013)، لذا، يعتمد كفاءة السوق وثقة المستثمرين بشكل أكبر على التنظيم الخاص، والمتمثل في خدمات التوكيد المهني التي تقدمها المراجعة الخارجية.

### 5-3 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

#### 5-3-1 تحليل العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق الفرض الأول للبحث

تبين من تحليل الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة وجود مجموعتين من الدراسات. تدعم المجموعة الأولى وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، بينما تدعم المجموعة الثانية وجود علاقة إيجابية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة وذلك بطريقة مباشرة (Habib and Muhammadi, 2018; Qasem, 2024) أو بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة تأثير الروابط السياسية للشركات على المحددات الأخرى لفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مثل أتعاب عملية المراجعة، وحجم منشأة المراجعة (Gul, 2006; Khan et al., 2016; Tee, 2017; Salehi, 2020).

وقد استندت الدراسات السابقة في تبرير العلاقة السلبية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى نظرية الإشارة "Signaling Theory"، ومخاطر المراجعة. تتناول نظرية الإشارة مشكلة عدم تماثل المعلومات الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة، وهي مشابهة لنظرية الوكالة، ووفق نظرية الإشارة يمكن تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال قيام الإدارة بنشر معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن أداء الشركة، بهدف إرسال إشارات إيجابية إلى أصحاب المصالح، وغالبًا ما يكون لدى الشركات ذات الأخبار السلبية الحافز على نشر معلوماتها المالية بسرعة أكبر لتجنب المزيد من التدهور في سمعتها بسبب التأخير في الإفصاح (Karasek and Bryant, 2012). تخضع الشركات ذات الروابط السياسية لرقابة عامة أكبر من الشركات غير المرتبطة سياسيًا (Chaney et al., 2011)، ونظرًا لأن تقديم تقرير المراجعة في الوقت المناسب يوفر ضمانًا بشأن جودة التقارير المالية، فإن الشركات المرتبطة سياسيًا قد تهدف إلى الإشارة إلى

شفافية بياناتها المالية من خلال سرعة إصدار تقاريرها المالية المصحوبة بتقرير المراجع الخارجي، مما يعزز من مصداقيتها أمام أصحاب المصالح (Habib and Muhammadi, 2018).

ووفقاً لنظرية الإشارة، يمكن للإدارة والمراجعين تقديم إشارات إيجابية للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين حول جودة الأرباح والموقف المالي للشركة من خلال الإفصاح في الوقت المناسب وشفافية، بينما قد يؤثر التأخير في إصدار تقرير المراجعة سلباً على سوق المال وأصحاب المصلحة الآخرين. إذ قد ينظر أصحاب المصالح إلى التأخير أو الفجوة الزمنية في إصدار تقرير المراجعة على أنه إشارة سلبية، مما يثير الشكوك حول جودة المعلومات المالية أو يؤدي إلى افتراض بوجود مشاكل كبيرة في القوائم المالية للشركة. وعلى العكس من ذلك، فإن سرعة إصدار تقرير المراجعة أو التقرير في الوقت المناسب يُشير إلى أن المراجعة تسير بسلاسة، وأنه لا توجد قضايا جوهرية تتطلب اهتماماً إضافياً، مما يعزز ثقة المستثمرين (Habib and Muhammadi, 2018).

من ناحية أخرى، قد تقوم الشركات المرتبطة سياسياً بإرسال رسالة طمأننة إلى أصحاب المصالح من خلال تعيين مراجع خارجي من الشركات الأربع الكبار (Big4) للحصول على خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة (Tantawy and Mousse, 2023)، إذ يفترض أن تقدم شركات المراجعة الكبرى خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة لما تمتلكه من موارد بشرية وتكنولوجية مميزة تمكنها من اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، بالإضافة إلى اهتمامها بحماية سمعتها، مما يدفعها إلى العمل بشكل أكثر استقلالية ومقاومة ضغوط العملاء والتقرير عن الأخطاء المكتشفة أثناء المراجعة (DeAngelo, 1981). وفي هذا السياق، توصلت دراسة Khan et al. (2016) إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية تتحمل تكاليف وكالة أعلى من الشركات غير المرتبطة سياسياً وأن جودة المراجعة الخارجية - مقاسه بحجم منشأة المراجعة - تساعد على التخفيف من مشكلة الوكالة.

كما توصلت دراسة Guedhami et al. (2014) ودراسة Liu et al. (2017) ودراسة Tantawy and Moussa (2023) إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً أكثر احتمالاً لاختيار مراجع خارجي من الشركات الأربع الكبار لزيادة الشفافية وتقليل معارضة ارتباطها السياسي. إذ يتوقع المستثمرون أن الشركات المرتبطة سياسياً قد تكون أكثر احتمالاً للانخراط في ممارسات ضارة لمصالحهم، ولمواجهة هذه الانطباعات، يكون لدى الشركات المرتبطة حوافز للالتزام بمستوى عالٍ من الشفافية عن طريق اختيار مراجع خارجي عالي الجودة. وقد توصلت عدد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، نظراً لأن شركات المراجعة الكبرى تعمل وفق جدول زمني محدد لإجراء عملية المراجعة، بالإضافة إلى رغبتها في الحفاظ على سمعتها الجيدة والتي قد تتأثر سلباً بتأخير إصدار تقرير المراجعة، كما أنها تمتلك من الموارد البشرية والفنية ما يؤهلها بإنجاز عملية المراجعة في فترة زمنية أقل مقارنة بمكاتب المراجعة الأصغر

حجمًا (Lai et al., 2020). وبالتالي، يساعد تعيين مراجع خارجي من الأربعة الكبار إلى إرسال إشارة إيجابية لأصحاب المصالح من جانب، وتخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من جانب آخر.

وقد اختلفت الآراء حول تأثير الروابط السياسية للشركات على مخاطر المراجعة وانعكاس ذلك على جهد المراجع؛ ومن ثم فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. فهناك من يرى أن المراجع قد يخفض من تقدير عوامل المخاطر في الشركات المرتبطة سياسياً، نتيجة للمنافع المتوقع أن تحصل عليها الشركات المرتبطة سياسياً، وبافتراض أنه من المحتمل أن يتدخل السياسيون لحل أي مشاكل قد تواجهه هذه الشركات، وبالتالي ينخفض خطر التقاضي وخطر المراجعة ككل (Hu et al.,2017; Habib et al., 2019). ويؤدي تخفيض خطر المراجعة إلى خفض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Fakhfakh and Jarboui, 2022). وقد توصلت دراسة (Habib and Muhammadi, 2018) إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أقل نسبياً للشركات المرتبطة سياسياً مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسياً، ولكنها تزداد عندما تقوم هذه الشركات بتنفيذ المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من نوعي العمليات التشغيلية والقروض. وهذا يشير إلى أن المراجعين يدركون الحوافز والآثار السلبية المترتبة على المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي يبذلون جهود مراجعة إضافية لفحص القوائم المالية؛ وهو ما يزيد من فترة تأخير تقرير المراجعة.

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن الشركات المرتبطة سياسياً لديها مشكلة وكالة مرتفعة، وقد تصدر قوائم وتقارير مالية منخفضة الجودة، مما يزيد من خطر المراجعة (Tanatawy and Moussa, 2023). وقد أوضحت دراسة (Micco et al. (2007 أن الشركات المرتبطة سياسياً تتحمل، بالإضافة إلى تكاليف الوكالة التقليدية، تكاليف إضافية مرتبطة بخدمة مصالح الكيانات السياسية التي ترتبط بها. وقد يدفع هذا الوضع الإدارة إلى التلاعب بالأرباح لخدمة مصالح الحلفاء السياسيين على حساب باقي أصحاب المصالح. كما قامت دراسة (Chaney et al. (2011 بفحص جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المرتبطة سياسياً في 19 دولة، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض جودة الأرباح التي تعلنها الشركات المرتبطة سياسياً مقارنة بالشركات غير المرتبطة. وأرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً قد تشارك في أنشطة إدارة الأرباح لإخفاء أنشطة التبرج غير المشروع التي تتم من خلال تحويل الموارد من المساهمين الأقلية.

كما توصلت دراسة (Harymawan and Nowland (2016 إلى انخفاض جودة أرباح الشركات المرتبطة سياسياً خلال فترات الاستقرار السياسي، حيث تزداد فوائد ارتباطاتها ويكون لديها القدرة على تجاهل ضغوط سوق المال لتقديم أرباح ذات جودة مرتفعة. وإذا كانت الشركات المرتبطة سياسياً تشارك في أنشطة تضر بالقيمة مثل التبرج من خلال المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة، وفي حالة شك المراجع في مثل هذه الأفعال، فقد يشير طول فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى تقييم المراجعين للمخاطر المرتبطة بالإفصاح عن هذه المعاملات (Habib and Muhammadi, 2018).

تُشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الإدارة في الشركات ذات الروابط السياسية قد تحاول إدارة أرباحها لخدمة مصالح حلفائها السياسيين، مما يعرّض هذه الشركات لمخاطر أعلى. وقد يؤثر ذلك على تقييم المراجع لمخاطر الأعمال في هذه الشركات، إذ يتطلب اكتشاف مثل هذه الأنشطة جهود مراجعة إضافية، ومن ثم قد يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق المراجعة في محاولة لتبديد مخاوف أصحاب المصالح، مما يزيد من أتعاب المراجع من ناحية، ويزيد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى (Khan et al., 2016). فقد توصلت دراسة (Gul (2006 إلى أنه خلال الأزمة المالية الآسيوية، زادت أتعاب المراجع في ماليزيا بالنسبة للشركات المرتبطة سياسياً مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسياً نتيجة لارتفاع خطر مراجعة هذه الشركات. كما توصلت دراسة (Salehi (2020 إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الروابط السياسية للشركات وأتعاب المراجع لعينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2019.

وقد توصلت دراسة (Habib and Muhammadi (2018 إلى وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، حيث تنخفض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات المرتبطة سياسياً مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسياً. وذلك لعينة من 1571 مشاهدة (شركة-سنة) لشركات غير مالية مسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2013. كما توصلت دراسة (Qasem (2024 إلى نفس النتيجة لعينة من 752 مشاهدة (شركة-سنة) لشركات مسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة 2008-2013. في حين توصلت دراسة (Mehjabeen (2019 إلى عدم وجود علاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك لعينة من 576 مشاهدة (شركة-سنة) مسجلة في بورصة دكا للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2015.

مما سبق يرى الباحثان أنه بالرغم من اتفاق الدراسات السابقة حول وجود تأثير للروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، إلا أن هناك اختلاف حول طبيعة هذا التأثير كونه بالسلب أو بالإيجاب. وتستند الدراسات التي تبرر وجود تأثير سلبي للروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى نظرية الإشارة، حيث تخضع الشركات ذات الروابط السياسية، مقارنة بغيرها من الشركات، لضوابط ومراقبة عامة أكثر شمولاً على التقارير المالية من قبل أصحاب المصالح ونتيجة لذلك، يخفض المراجع الخارجي من فترة التأخير في إصدار تقرير المراجعة، إذ يوفر تقرير المراجعة في الوقت المناسب ضماناً موثقاً لأصحاب المصلحة الخارجيين بشأن جودة التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تعين الشركات ذات الروابط السياسية مراجعون من شركات المراجعة الكبرى (Big 4) من المتخصصين في الصناعة والذين يمتلكون من الموارد البشرية والفنية ما يمكنها من سرعة الانتهاء من عملية المراجعة وتقديم تقرير المراجعة. من ناحية أخرى، تستند الدراسات التي تبرر وجود علاقة إيجابية بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى زيادة مخاطر المراجعة للشركات ذات الروابط السياسية نتيجة احتمال وجود معاملات مع الأطراف ذات العلاقة،

بالإضافة إلى محاولة إدارة الشركات ذات الروابط السياسية القيام بممارسات إدارة الأرباح لخدمة مصالح حلفائها السياسيين، مما يعرض هذه الشركات لمخاطر أعلى. وقد يؤثر ذلك على تقييم المراجع لمخاطر الأعمال في هذه الشركات، إذ يتطلب اكتشاف مثل هذه الأنشطة جهود مراجعة إضافية، ومن ثم يمكن أن يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق المراجعة في محاولة لتبديد مخاوف أصحاب المصالح، مما يزيد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

تأسيساً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث دون تبني اتجاه معين للعلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة على النحو الآتي:

**الفرض الأول (H1): تؤثر الروابط السياسية للشركات معنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في البنوك التجارية العاملة في لبنان.**

**5-3-2 تحليل العلاقة بين السيطرة العائلية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق الفرض الثاني للبحث**

تتفرد الشركات ذات السيطرة العائلية بمجموعة من الخصائص التي قد تنعكس على عملية المراجعة؛ ومن ثم على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. فغالباً ما تتميز الشركات العائلية بجوانب غير اقتصادية، مثل المشاعر والعلاقات العائلية، التي تنعكس في القرارات التي تتخذها، إذ تميل الشركات العائلية أكثر من الشركات غير العائلية إلى الحفاظ على سمعتها الاجتماعية لضمان استمرار العلاقات طويلة الأجل مع الموردين والمقرضين والمساهمين، كما تميل الشركات العائلية إلى التركيز على استمرارية النشاط لضمان قدرة الأجيال القادمة على تولي الأعمال. قد تنعكس هذه الخصائص في استخدام المراجعة كأداة لتخفيف النزاعات المحتملة داخل الأسرة، الناتجة عن توتر العلاقات بين أفراد العائلة، كما يمكن أن تستخدم المراجعة كأداة لتعزيز السمعة، مما يضمن للجمهور وشركاء الأعمال دقة التقارير المالية للشركة (Gil et al., 2024).

وبالإضافة إلى الخصائص النموذجية للشركات العائلية، هناك جوانب أخرى متعلقة بمشكلات الوكالة قد تكون لها تداعيات على عملية المراجعة في الشركات العائلية. على وجه التحديد، تتخفف مشاكل الوكالة من النوع الأول في الشركات التي تسيطر عليها العائلة، لذا يُتوقع أن يكون الطلب على المراجعة، وخاصة المراجعة عالية الجودة، أقل لأن العائلة المسيطرة يمكنها ضمان الرقابة المباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة (Ghosh and Tang, 2015; Khan et al., 2015)، بصورة خاصة مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المنتمين إلى أكبر عائلة مالكة (Ali et al., 2020).

كما قد يرجع انخفاض أتعاب المراجعة إلى انخفاض مخاطر المراجعة في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، نتيجة انخفاض مستويات إدارة الأرباح في الشركات العائلية (Prencipe et al.,

(Ghosh and Tang, 2015; Ghosh and Tang, 2011)، بالإضافة إلى الرقابة المباشرة من العائلات، والنزاهة العالية للإدارة، وانخفاض المخاطر التشغيلية، والمعرفة الفائقة ببيئة الأعمال، والفهم الأفضل لعلاقة العميل مع العملاء والموردين (Ghosh and Tang, 2015). وفي ظل انخفاض مخاطر المراجعة، يحتاج المراجعون إلى بذل جهد أقل لضمان مستوى الجودة المطلوب للمراجعة من خلال تخفيض نطاق إجراءات المراجعة من حيث النوع، والتوقيت، والمدى، مما يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة وانخفاض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Ghosh and Tang, 2015; Gil et al., 2024).

من ناحية أخرى، تشير الدراسات السابقة في مجال فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى تأثير هيكل الملكية على مستوى المخاطر المهنية التي يواجهها المراجع؛ إذ يترتب على تشتت الملكية وزيادة عدد المستثمرين ذوي المصالح المتنوعة في الشركة عميل المراجعة، والذين يعتمدون بشكل أساسي على تقرير المراجعة للثقة في التقارير المالية، زيادة مخاطر الأعمال الناتجة عن مخاطر التقاضي التي يمكن أن يتعرض لها المراجع الخارجي، مما يزيد من عمل المراجع الخارجي، ومن ثم زيادة فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وعلى النقيض من ذلك، يترتب على تركيز الملكية في الشركات العائلية انخفاض مخاطر الأعمال نظرًا لتوافر معلومات داخلية لدى المستثمرين بعيدًا عن تقرير المراجع، ومن ثم سرعة إصدار تقرير المراجعة، كما يميل المديرون الذين يمتلكون نسب ملكية عالية إلى الالتزام والمسؤولية تجاه سمعة الشركة، هو ما يدفعهم إلى مطالبة المراجع الخارجي بالانتهاء من عملية المراجعة في الوقت المناسب، لتجنب التأخير في إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم التأخير في نشر التقارير المالية (Jaggi and Tsui, 1999; Hassan, 2016; Durand, 2019).

أما فيما يتعلق بتأثير مشاكل الوكالة من النوع الثاني، فهناك من يرى أن إدارة الشركات العائلية سوف تتبع سلوك تقارب المصالح بدافع المحافظة على استمرارية الشركة في المستقبل؛ ومن ثم ستمارس دورًا رقابيًا يزيد من فعالية الحوكمة ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Ali et al., 2020; Rely, 2023; Astami et al., 2024).

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن هناك تضاربًا في المصالح بين المساهمين العائليين والمساهمين الآخرين، حيث يميل المساهمون العائليون إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالح العائلة على حساب الأطراف الأخرى. قد تكون هذه النزاعات أكثر حدة إذا تولى أفراد العائلة بشكل مباشر أي أدوار إدارية (Ng, 2005)؛ حيث يمكن لأفراد العائلة أو ممثليهم المعيّنين أن يستغلوا سلطتهم أو نفوذهم لاستنزاف ثروة مساهمي الأقلية. نتيجة لذلك، قد تظهر مخاطر أكبر تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أو المعاملات ذات المنفعة الشخصية، مما يتطلب من المراجع قضاء المزيد من الوقت في مراجعة القوائم المالية، والتحقق من المعاملات، وطرح الاستفسارات. علاوة على ذلك، ومع احتمالية التلاعب بالأرباح أو تبني ممارسات إفصاح مشكوك فيها، قد يقترح

المراجع الخارجي إجراء تعديلات محاسبية معينة قد تلقى اعتراضًا من الملاك العائليين. هذه المفاوضات قد تُسهم في تأخير إصدار تقرير المراجعة (Khan et al., 2015; Astami et al., 2024).

وقد توصلت دراسة (Ghosh and Tang (2015 إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة أقل في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، مما يشير إلى أن المراجعين يبذلون جهدًا أقل لانخفاض الحاجة إلى إجراء اختبارات جوهرية لتوفير مستوى التأكيد المطلوب، وذلك لعينة من الشركات الصناعية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2001-2010. وتوصلت دراسة (Rusmin and Evans (2017 إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أقل في الشركات المملوكة والمسيطر عليها من قبل العائلة مقارنة بالشركات غير العائلية، وذلك لعينة من الشركات الصناعية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2011. من ناحية أخرى، توصلت دراسة شرف (2023) إلى وجود تأثير إيجابي لطبيعة ملكية الشركة (عائلية / غير عائلية) على توقيت نشر التقارير المالية، وذلك لعينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة في البورصة المصري خلال الفترة 2016-2022. في حين توصلت دراسة (Rely (2023 إلى أن الملكية العائلية لا تؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك لعينة من الشركات الصناعية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية للفترة 2018-2020.

تأسيسًا على ما سبق، يرى الباحثان أنه من المتوقع أن يؤثر مستوى السيطرة العائلية سلبًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، نتيجة انخفاض مخاطر الأعمال التي يتحملها المراجع الخارجي عندما تكون الشركة عميل المراجعة مملوكة ومسيطر عليها من قبل العائلة. لذلك، ووفقًا لنظرية الوكالة من النوع الثاني والسلوكيات الناتجة عن تأثير التقارب والذي يدفع إدارة الشركات العائلية إلى المحافظة على استمرارية الشركة في المستقبل؛ وممارسة دورًا رقابيًا يزيد من فعالية الحوكمة ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو الآتي:

**الفرض الثاني (H2): تؤثر السيطرة العائلية سلبًا ومعنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في البنوك التجارية العاملة في لبنان.**

**3-3-5 تحليل تأثير العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق الفرض الثالث للبحث**

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات العائلية ورجال السياسة إلى الدخول في تحالفات لتعظيم منافع الطرفين، أو تدفع بعض أفراد العائلة إلى الانخراط في الأنشطة السياسية، حيث تساعد الروابط السياسية للشركات العائلية في الحصول على العديد من المزايا في شكل تلقي مساعدات مالية وعمليات الإنقاذ التفضيلية للشركات (Faccio, 2006). من جانب السياسيين، تمثل الشركات العائلية شريكًا أفضل في البحث عن الربح

نظرًا لزيادة احتمالية استمرارية الشركات العائلية في الأجل الطويل، وبالتالي احتمال تكرار الصفقات (غازي، 2021).

وقد توصلت دراسة Hashmi et al. (2018) إلى تمتع الشركات المرتبطة سياسيًا بجودة أرباح أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالشركات غير المرتبطة، وإلى أن الشركات العائلية تتمتع بجودة أرباح أعلى من الشركات غير الخاضعة لسيطرة العائلة. وعلاوة على ذلك، تعمل الملكية العائلية على تخفيف التأثير السلبي للروابط السياسية على جودة الأرباح. وهذا يعني أن الملكية العائلية تقلل من تكاليف الروابط السياسية وتُحسن جودة أرباح الشركة. وذلك لعينة من 1600 مشاهدة (شركة-سنة) لعدد 238 شركة غير مالية نشطة مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة 2009-2015. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة Arad et al. (2023) من حيث التأثير السلبي للارتباط السياسي على جودة الأرباح، والتأثير الإيجابي للملكية العائلية على جودة الأرباح، وانخفاض التأثير السلبي للارتباطات السياسية على جودة الأرباح بسبب الملكية العائلية. وذلك لعينة من 805 مشاهدة (شركة-سنة) لشركات مقيدة في بورصة طهران للأوراق المالية من عام 2012 إلى عام 2018. وتأسيسًا على العلاقة التفاعلية بين الملكية العائلية والروابط السياسية وتأثيرها على جودة الأرباح، يُمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث دون تبني اتجاه معين للعلاقة على النحو الآتي:

**الفرض الثالث (H3): تؤثر العلاقة التفاعلية بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في البنوك التجارية العاملة في لبنان.**

#### 4-5 منهجية البحث

يتناول هذا الجزء من البحث العناصر الأساسية للدراسة التطبيقية من حيث أهدافها، تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والتحقق من مدى صحة فروض البحث.

#### 1-4-5 هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة التي تم اشتقاقها في الشق النظري من البحث، وذلك لتحديد طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وطبيعة العلاقة بين السيطرة العائلية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، علاوة على اختبار الأثر التفاعلي للسيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

#### 2-4-5 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في لبنان والبالغ عددها (54) بنكًا (المصدر: جمعية مصارف لبنان)، وقد تم تحديد عينة الدراسة التطبيقية بصورة انتقائية تحكّمية لتقتصر على البنوك

التجارية اللبنانية ذات مساهمة أكثرية لبنانية، والبنوك التجارية اللبنانية ذات مساهمة أكثرية عربية العاملة في لبنان والتي لديها موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية والبالغ عددها (31) بنكاً، وقد تم استبعاد عدد 7 بنوك نظراً لأنها لا تصدر تقاريرها السنوية على مواقعها الإلكترونية أو تصدرها بمعلومات غير مكتملة لجمع بيانات عن متغيرات الدراسة الحالية. وبالتالي، وبعد استبعاد هذه البنوك، بلغ الحجم النهائي لعينة الدراسة 24 بنك تجاري لبناني. ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير والقوائم المالية ومواقع البنوك على شبكة المعلومات الدولية لعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية من عام 2012 حتى عام 2018 لتفادي الفترة التالية لحدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتفادي فترة الثورة اللبنانية عام 2019 وما تبعها من حدوث أزمات مالية في البنوك اللبنانية. وقد بلغت عدد المشاهدات الصالحة لاختبار فروض البحث 154 مشاهدة (بنك-سنة). وقد اقتصرَت الدراسة على قطاع اقتصادي واحد وهو قطاع البنوك دون التطرق لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لضمان الحصول على مجموعة متجانسة من الظروف السياقية.

#### **3-4-5 أسلوب جمع البيانات**

استخدم الباحثان أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، وذلك بالاستناد إلى البيانات الثانوية "Secondary data" الواردة بالقوائم المالية، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير المراجع الخارجي للبنوك عينة الدراسة، والمعلومات الأخرى المنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية. بالإضافة إلى فحص أسماء أعضاء مجلس النواب اللبناني، وأسماء الوزراء خلال فترة الدراسة للوقوف على مدى وجود روابط سياسية للشركات.

#### **4-4-5 توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية**

تتمثل متغيرات الدراسة التطبيقية في متغيرين مستقلين هما الروابط السياسية والسيطرة العائلية، ومتغير تابع وهو فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الرقابية. ويستعرض الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها، وذلك على النحو الآتي:

## جدول 1: توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغير ورمزه	نوع المتغير	طريقة القياس	العلاقة المتوقعة
فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)	تابع	متغير متصل يعبر عن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ويقاس بالفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ صدور تقرير المراجعة السنوي (Habib and Mahammadi, 2018; Astami et al., 2024).	
الروابط السياسية للشركات (PC)	مستقل	تعرف الشركات المرتبطة سياسيًا بأنها الشركات التي يكون أحد كبار مساهميها والذي يمتلك نسبة 10% على الأقل من الأسهم ذات حق التصويت أو أحد أعضاء مجلس إدارتها عضوًا حاليًا أو سابقًا في الحكومة أو البرلمان أو في حزب سياسي بارز أو ذو علاقة وثيقة بأحد السياسيين البارزين. وتقاس كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة مرتبطة سياسيًا، ويأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك (Faccio, 2006; Goldman, 2009).	سالبة/ موجبة
السيطرة العائلية (FC)	مستقل	الشركات العائلية هي شركات مملوكة و/أو مُدارة من قبل أفراد تجمعهم علاقات أسرية، سواء كانوا أزواجًا أو أبناءً أو إخوة. ويتم تمييز الشركات العائلية ككيان تجاري، من خلال منظورين رئيسيين: ملكية الأسهم، حيث يمتلك أفراد العائلة غالبية الأسهم، والسيطرة الإدارية من خلال تولي مناصب الإدارة العليا (Rely, 2023). تقاس السيطرة العائلية بخارج قسمة عدد أفراد العائلة في مجلس الإدارة على العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة (Mokhtar and Elharidy, 2019).	سالبة
حجم البنك (FS)	رقابي	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي أصول البنك في نهاية السنة (Afify, 2009).	سالبة
ربحية البنك (ROA)	رقابي	معدل العائد على الأصول ويقاس بخارج قسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية على إجمالي القيمة الدفترية لأصول البنك في نهاية السنة (Afify, 2009).	سالبة
حجم مجلس الإدارة (BODS)	رقابي	عدد أعضاء مجلس الإدارة (Hassan, 2016; Habib et al., 2019).	موجبة/سالبة
عدد اجتماعات مجلس الإدارة (BODM)	رقابي	عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة (Chan et al., 2016; Habib et al., 2019).	سالبة
اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)	رقابي	عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة (Samaha and Khlif, 2017).	سالبة
تركيز الملكية (OC)	رقابي	يتم قياسها من خلال نسبة رأس المال التي يملكها كبار المساهمين والذين يملكون أكثر من 5% من أسهم البنك (Hassan, 2016; Habib et al., 2019).	سالبة

#### 5-4-5 النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة

يسعى الباحثان إلى قياس تأثير الروابط السياسية والسيطرة العائلية والعلاقة التفاعلية بينهما على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، فضلاً عن التحقق من أثر بعض المتغيرات الرقابية؛ ومن ثمَّ سيتم الاعتماد في اختبار فروض البحث على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ وذلك من خلال صياغة النماذج الإحصائية الآتية:

**النموذج رقم (1):** نموذج قياس أثر الروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، والذي سيستخدم لاختبار مدى صحة الفرض الأول للبحث.

$$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 PC_{i,t} + \beta_2 FS_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 BODS_{i,t} + \beta_5 BODM_{i,t} + \beta_6 ACM_{i,t} + \beta_7 OC + \varepsilon_{i,t}$$

**النموذج رقم (2):** نموذج قياس أثر السيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، والذي سيستخدم لاختبار مدى صحة الفرض الثاني للبحث.

$$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 FS_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \beta_4 BODS_{i,t} + \beta_5 BODM_{i,t} + \beta_6 ACM_{i,t} + \beta_7 OC + \varepsilon_{i,t}$$

**النموذج رقم (3):** نموذج قياس الأثر التفاعلي للسيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، والذي سيستخدم لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للبحث.

$$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 PC_{i,t} + \beta_2 FC_{i,t} + \beta_3 FC_{i,t} * PC_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويوضح جدول رقم (2) مدلول الرموز الواردة في النماذج الإحصائية السابقة، على النحو الآتي:

**جدول 2: مدلول الرموز في نماذج الدراسة**

ARL	فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة	BODS	حجم مجلس الإدارة
FC	السيطرة العائلية	BODM	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
PC	الروابط السياسية	ACM	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
FS	حجم البنك	OC	تركيز الملكية
ROA	ربحية البنك	FC * PC	متغير تفاعلي للسيطرة العائلية والروابط السياسية
$\beta_0$	قيمة الثابت في معادلة الانحدار	$\beta_1: \beta_7$	معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والرقابية

#### 5-4-6 التحليل الإحصائي المستخدم

اعتمد الباحثان في التحليل الإحصائي على حزمة البرامج الإحصائية IBM SPSS 30 لإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج إحصائية تُمكن من الحكم على مدى صحة فروض الدراسة. وتعرض الأجزاء التالية من البحث نتائج التحليل الإحصائي.

## 5-4-7 نتائج الدراسة التطبيقية

يستعرض الباحثان في الجزء التالي نتائج التحليل الاحصائي من حيث الإحصاءات الوصفية، ومصنوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى نتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو الآتي:

## 5-4-7-1 الإحصاءات الوصفية

يستعرض الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من حيث الحد الأقصى، والحد الأدنى، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

## جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ARL	154	273	51	123	36.8
PC	154	1	0	0.6039	0.49
FC	154	0.43	0	0.1437	0.1246
FS	154	24.7	12.86	16.0571	1.69778
ROA	154	1.99	0	0.8642	0.304
BODS	154	13	7	9.87	1.55
BODM	154	12	3	5.3	2.1
AC	154	10	3	4.27	0.96
OC	154	99.99	41	80.15	19.5

يتضح من الجدول السابق أن متوسط فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة 123 يوم بحد أدنى 51 يوم وحد أقصى 273 يوم وانحراف معياري 36.8 يوم، مما يعني أن أغلب البنوك محل عينة الدراسة تلتزم بالقواعد المحددة من مصرف لبنان وفقاً لتعميم رقم 7 والصادر سنة 1982 والذي يلزم البنوك بنشر قوائمها المالية في حدود تسعة شهور من تاريخ نهاية السنة المالية (مصرف لبنان BDL، 1982)، ويعتبر هذا المتوسط بعيداً إلى حدًا كبير عن متوسط فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث بلغ المتوسط 73 يوم في مصر كما في دراسة قنديل (2020)، و 78 يوم في إندونيسيا كما في دراسة Habib and Muhammadi (2018).

كما بلغ الوسط الحسابي للروابط السياسية 60% مما يُشير إلى أن نسبة 60% من البنوك محل عينة الدراسة تتمتع بروابط سياسية وهي نسبة مرتفعة، حيث بلغت نسبة الشركات ذات الروابط السياسية 38% في إندونيسيا كما في دراسة Habib and Muhammadi (2018)، و 26.1% في باكستان كما في دراسة

Hashmi et al.(2018)، و50% في طهران كما في دراسة (Salehi (2020)، وتتقارب مع نسبة الروابط السياسية في بنجلاديش والبالغة 53.2% كما في دراسة (Khan et al.(2016). وقد بلغ الوسط الحسابي للسيطرة العائلية 14.37% بانحراف معياري 12.46%، ويتقارب هذا المتوسط مع ما توصلت إليه دراسة Hashmi et al.(2018) في باكستان والبالغ 12.2%. ورغم أن هذه النسبة قد تبدو غير كبيرة، إلا أن القيم الدنيا والقصوى تشير إلى أن تأثير العائلات وسيطرتها يتراوحان بين عدم وجود أي مديريين عائليين في مجلس الإدارة إلى وجود حوالي 43% من المديرين العائليين في مجلس الإدارة في بعض الشركات. هذا يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن الدول النامية، بما في ذلك لبنان، لديها عدد كبير من الشركات التي تهيمن عليها العائلات (Hashmi et al., 2018).

#### 5-4-7-2 مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة

يوضح جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة. وتشير نتائج تحليل الارتباط المبينة في الجدول رقم (4) إلى عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة، والتي قد تظهر عندما تكون علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة تتجاوز 80% (Afif, 2009) إذ تبلغ أكبر قيمة لمعامل الارتباط 31.7% بين متغير السيطرة العائلية (FC) ومتغير الارتباط السياسي (PC).

كما تُشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) وكلاً من السيطرة العائلية (FC) وعدد اجتماعات مجلس الإدارة (BODM) عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة ارتباط سلبية معنوية بين فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) وكلاً من حجم البنك (FS) وربحية البنك (ROA) وحجم مجلس الإدارة (BODS) وعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) عند مستوى معنوية 1%. بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية بين فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) وتركيز الملكية (OC) عند مستوى معنوية 1%، في حين لا توجد علاقة ارتباط بين فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL) والروابط السياسية للشركات (PC). كما يتضح وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين السيطرة العائلية (FC) والروابط السياسية للشركات (PC) عند مستوى معنوية 1%، مما يُشير إلى تردد الشركات ذات السيطرة العائلية من الدخول في تحالفات مع رجال السياسة، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Hashmi et al. (2018).

## جدول 4: مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة

OC	ACM	BODM	BODS	ROA	FS	PC	FC	ARL	المتغيرات
								1	ARL
							1	-.147*	FC
						1	-.317**	.045	PC
					1	.282**	.113	-.221**	FS
				1	.242**	-.082	-.069	-.284**	ROA
			1	.145	.374**	.219**	.084	-.271**	BODS
		1	-.032	-.024	.089	.288**	-.038	-.198*	BODM
	1	.300**	.023	.161*	.034	.009	.011	-.373**	ACM
1	-.155	.022	-.302**	-.241**	-.252**	-.030-	.262**	.286**	OC

(\*\*) تشير إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

(\*) تشير إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

## 5-4-7-3 نتائج اختبار الفرض الأول للبحث

استهدف الفرض الأول للبحث اختبار أثر الروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ويعرض جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (1) من حيث معنوية نموذج الانحدار وقيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted)، والتي تُشير إلى القوة التفسيرية للنموذج ككل، وقيم ومستوى معنوية معاملات معادلة الانحدار.

وتُشير نتائج تحليل الانحدار المختصة بالنموذج رقم (1) لاختبار الفرض الأول للبحث - جدول رقم (5) - إلى معنوية النموذج في تفسير التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في لبنان؛ إذ تبلغ إحصائية (F) (8.866) بمستوى معنوية (P-Value) أقل من 1%، كما تبلغ قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson (2.033) وهي قيمة قريبة من القيمة (2)؛ مما يدعم تحقق افتراض استقلالية البواقي في نموذج الانحدار؛ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ ومن ثمّ توافر أحد شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى. ومن جهة أخرى، نجد أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (5)؛ ومن ثمّ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (سليمان، 2008). كما يبلغ معامل التحديد المعدل "Adjusted  $R^2$ " (26.5%)، ويعني ذلك أن (26.5%) من التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تُفسر بواسطة التغيرات في الروابط السياسية للشركات بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ وهي: حجم البنك، وربحية البنك حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وتركيز الملكية. وباقي التغيرات وقدرها 73.5% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج. ويلاحظ ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، مقارنة بدراسة (Habib and Muhammadi 2018) التي بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لها 18%.

كما يتضح وجود تأثير إيجابي معنوي للروابط السياسية (PC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة باستخدام اختبار (T)؛ إذ كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta_1$ ) موجبة ذات دلالة معنوية ( $P\text{-Value} < 0.05$ )، وهو ما يعني قبول الفرض الأول للبحث (H1) القائل بوجود تأثير معنوي للروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أطول في البنوك ذات الروابط السياسية مقارنةً بغيرها من البنوك. وقد يرجع ذلك إلى محاولة إدارة البنوك ذات الروابط السياسية إدارة أرباحها لخدمة مصالح حلفائها السياسيين، مما يعرض هذه البنوك لمخاطر أعلى (Hashmi et al., 2018). وقد يؤثر ذلك على تقييم المراجع لمخاطر الأعمال في هذه البنوك، إذ يتطلب اكتشاف مثل هذه الأنشطة جهود مراجعة إضافية، ومن ثم يمكن أن يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق المراجعة في محاولة لتبديد مخاوف أصحاب المصالح، مما يزيد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Khan et al., 2016; Salehi, 2020). بالإضافة إلى تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تتميز بها الشركات ذات الروابط السياسية، مما يتطلب من المراجع توسيع نطاق المراجعة، ومن ثم زيادة فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Habib and Muhammadi, 2018). وتشير هذه النتيجة إلى أن المراجع الخارجي في لبنان يعطي وزن نسبي أكبر لتكاليف الروابط السياسية للشركات مقارنة بالمنافع المترتبة عليها.

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية؛ فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.01$ ) لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)، ووجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لحجم مجلس الإدارة (BODS) وعدد اجتماعات مجلس الإدارة (BODM) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)، ووجود تأثير سلبي معنوي لربحية البنك (ROA)، وتأثير إيجابي معنوي لتركيز الملكية (OC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL) عند مستوى معنوية 10%، وأخيراً عدم وجود تأثير معنوي لحجم البنك (FS) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL) عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم 5: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول باستخدام نموذج رقم (1)

Model Summary					
26.5%	Adjusted R Square	8.866	F Value		
2.033	Durbin-Watson	.000	P Value للنموذج		
VIF	P-Value	T-test	Coef.	المتغير	
	.000	7.149	253.906	$\beta_0$	Constant
1.245	.041	2.060	11.958	$\beta_1$	PC
1.323	.233	-1.197	-2.069	$\beta_2$	FS
1.155	.051	-1.970	-17.768	$\beta_3$	ROA
1.269	.008	-2.669	-4.944	$\beta_4$	BODS
1.231	.032	-2.164	-2.908	$\beta_5$	BODM
1.165	.000	-3.648	-10.411	$\beta_6$	ACM
1.193	.088	1.716	.245	$\beta_7$	OC

## 5-4-7-4 نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث

استهدف الفرض الثاني للبحث اختبار أثر السيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ويعرض جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2) من حيث معنوية نموذج الانحدار وقيمة معامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ )، وقيم ومستوى معنوية معاملات معادلة الانحدار.

تُشير نتائج تحليل الانحدار المختصة بالنموذج رقم (2) لاختبار الفرض الثاني للبحث -جدول رقم (6) - إلى معنوية النموذج في تفسير التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؛ إذ تبلغ إحصائية (F) (9.490) بمستوى معنوية (P-Value) أقل من 1%، كما تبلغ قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson (2.165) وهي قيمة قريبة من القيمة (2)؛ مما يدعم تحقق افتراض استقلالية البواقي في نموذج الانحدار؛ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ ومن ثمّ توافر أحد شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى. ومن جهة أخرى، نجد أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (5)؛ ومن ثمّ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (سليمان، 2008). كما يبلغ معامل التحديد المعدل " $Adjusted R^2$ " (28%)، ويعني ذلك أن (28%) من التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تُفسر بواسطة التغيرات في نسبة السيطرة العائلية بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ وهي: حجم البنك، وربحية البنك حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وتركيز الملكية. وباقي التغيرات وقدرها 72% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج. ويلاحظ

ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، مقارنة بدراسة (Rusmin and Evans (2017) التي بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لها 20.1%.

كما يتضح وجود تأثير سلبي معنوي للسيطرة العائلية (FC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة باستخدام اختبار (T)؛ إذ كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta_1$ ) سالبة ذات دلالة معنوية ( $P\text{-Value} < 0.05$ )، وهو ما يعني قبول الفرض الثاني للبحث (H2) القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أقصر في البنوك ذات السيطرة العائلية المرتفعة مقارنةً بغيرها من البنوك، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ghosh and Tang (2015) ودراسة (Rusmin and Evans (2017). وتُشير هذه النتيجة إلى اتباع إدارة البنوك ذات السيطرة العائلية سلوك تقارب المصالح بدافع المحافظة على سمعة البنك واستمراره في المستقبل؛ ومن ثم تمارس العائلة دوراً رقابياً يزيد من فعالية الحوكمة ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Ali et al., 2020; Rely, 2023; Astami et al., 2024). كما يؤدي تركيز الملكية في الشركات العائلية إلى انخفاض مخاطر الأعمال، مما يساعد على سرعة إصدار تقرير المراجعة (Jaggi and Tsui, 1999; Hassan, 2016; Durand, 2019).

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية؛ فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.01$ ) لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)، ووجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لربحية البنك (ROA) وحجم مجلس الإدارة (BODS) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لتركيز الملكية (OC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL). ووجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.1$ ) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة (BODM) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL)، وأخيراً عدم وجود تأثير معنوي لكلاً من حجم البنك (FS) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (ARL) عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم 6: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني باستخدام نموذج رقم (2)

Model Summary					
28%	Adjusted R Square	9.490	F Value		
2.165	Durbin-Watson	.000	P Value للنموذج		
VIF	P-Value	T-test	Coef.	المتغير	
	.000	6.245	220.595	$\beta_0$	Constant
1.148	.007	-2.720	-59.049	$\beta_1$	FC
1.286	.763	-.302	-.509	$\beta_2$	FS
1.135	.014	-2.485	-21.985	$\beta_3$	ROA
1.252	.045	-2.026	-3.689	$\beta_4$	BODS
1.137	.062	-1.884	-2.408	$\beta_5$	BODM
1.169	.000	-3.567	-10.095	$\beta_6$	ACM
1.328	.011	2.578	.385	$\beta_7$	OC

#### 5-4-5 نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث

استهدف الفرض الثالث للبحث اختبار أثر العلاقة التفاعلية بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ويعرض جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3) من حيث معنوية نموذج الانحدار وقيمة معامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ )، وقيم ومستوى معنوية معاملات معادلة الانحدار.

تُشير نتائج تحليل الانحدار المختصة بالنموذج رقم (3) لاختبار الفرض الثالث للبحث -جدول رقم (7) - إلى معنوية النموذج في تفسير التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؛ إذ تبلغ إحصائية (F) (2.957) بمستوى معنوية (P-Value) أقل من 5%، كما تبلغ قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson (2.106) وهي قيمة قريبة من القيمة (2)؛ مما يدعم تحقق افتراض استقلالية البواقي في نموذج الانحدار؛ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ ومن ثمَّ توافر أحد شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى. ومن جهة أخرى، نجد أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (5)؛ ومن ثمَّ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (سليمان، 2008). كما يبلغ معامل التحديد المعدل " $Adjusted R^2$ " (3.7%)، ويعني ذلك أن (3.7%) من التغيرات في فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تُفسر بواسطة التغيرات في الروابط السياسية ونسبة السيطرة العائلية والتفاعل بينهما. وهي قيمة مقارنة لقيمة معامل التحديد المعدل كما في دراسة Ghosh and Tang (2015) والبالغة 3.66%.

كما يتضح وجود تأثير سلبي معنوي للتفاعل بين السيطرة العائلية (FC) والروابط السياسية (PC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة باستخدام اختبار (T)؛ إذ كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta_3$ ) سالبة ذات دلالة معنوية ( $P\text{-Value} < 0.05$ )، وهو ما يعني قبول الفرض الثالث للبحث (H3) القائل بوجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

يشير ذلك إلى أن البنوك التي تجمع بين السيطرة العائلية والروابط السياسية تكون فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة الخاص بها أقل مقارنةً بغيرها من البنوك؛ إذ تخفض السيطرة العائلية من تكاليف الارتباطات السياسية وتحسن من جودة أرباح الشركة (Hashmi et al., 2018; Arad et al., 2023)، بما يعكس على تقييم المراجع الخارجي لمستوى خطر أعمال عميل المراجعة، وهو ما يؤثر بدوره على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما يتضح معنوية التأثير الإيجابي للروابط السياسية (PC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة عند مستوى معنوية 10%، وعدم معنوية تأثير السيطرة العائلية (FC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة عند مستوى معنوية 10%.

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثالث باستخدام نموذج رقم (3)

$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 PC_{i,t} + \beta_2 FC_{i,t} + \beta_3 FC_{i,t} * PC_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$					
Model Summary					
3.7%	Adjusted R Square	2.957	F Value		
2.106	Durbin-Watson	.034	P Value للنموذج		
VIF	P-Value	T-test	Coef.	المتغير	
	.000	13.939	117.522	$\beta_0$	Constant
2.666	.080	1.760	17.108	$\beta_1$	PC
2.449	.598	.528	19.369	$\beta_2$	FC
2.979	.021	-2.328	-105.073	$\beta_3$	FC*PC

#### 5-4-8 تحليل الحساسية

تم استخدام تحليل الحساسية للتحقق من دقة النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك من خلال تغيير طريقة قياس المتغير التابع (ARL)، إذ تم استخدام مقياس اللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة كمقياس بديل لفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، قياساً على دراسة Habib and Muhammadi (2018) ودراسة قنديل (2020). وقد تم إعادة تحليل الانحدار المتعدد للنموذج رقم (1)، و(2)، و(3). ويعرض جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار للنماذج الثلاثة، والذي يتضح منه تطابق النتائج مع النموذج الأساسي من حيث وجود تأثير إيجابي معنوي للروابط السياسية للشركات (PC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة عند مستوى معنوية 10%، ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث، ووجود تأثير سلبي معنوي

للسيطرة العائلية (FC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة عند مستوى معنوية 10%، ومن ثم قبول الفرض الثاني للبحث، وأخيراً وجود تأثير سلبي معنوي للتفاعل بين السيطرة العائلية (FC) والروابط السياسية (PC) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يعني قبول الفرض الثالث للبحث.

كما يعرض جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (3) بعد إدخال مجموعة من المتغيرات الرقابية، والذي يتضح منه عدم معنوية العلاقة التفاعلية للسيطرة العائلية والروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة.

#### جدول 8: تحليل الانحدار الخطي المتعدد (تحليل الحساسية)

المتغير	نموذج (1)	نموذج (2)	نموذج (3)	نموذج (3) بعد إضافة المتغيرات الرقابية
	معامل الانحدار (T-test)	معامل الانحدار (T-test)	معامل الانحدار (T-test)	معامل الانحدار (T-test)
Constant	***5.838 (22.119)	***5.647 (21.322)	***4.696 (73.157)	***5.613 (19.153)
PC	*.077 (1.786)		**-.156 (2.111)	.105 (1.605)
FC		*-.311 (-1.909)	.355 (1.272)	-.021 (-.083)
PC*FC			**-.951 (-2.768)	-.370 (-1.210)
FS	-.012 (-.917)	-.003 (-.206)		-.006 (-.437)
ROA	***-.185 (-2.765)	***-.211 (-3.175)		***-.195 (-2.884)
BODS	***-.037 (-2.711)	**-.030 (-2.194)		**-.031 (-2.158)
BODM	**-.023 (-2.315)	**-.020 (-2.040)		**-.021 (-2.047)
ACM	***-.090 (-4.227)	***-.088 (-4.167)		***-.085 (-3.969)
OC	.001 (1.354)	*.002 (1.951)		*.002 (1.805)
Adjusted R <sup>2</sup>	30.1%	30.3%	3.8%	30.6%
F-Value	10.392	10.487	3.042	8.479
P-Value للنموذج	0.000	0.000	.031	0.000
Durbin-Watson	2.011	2.128	2.039	2.029
عدد المشاهدات	154	154	154	154

(\*\*\*)، (\*\*\*)، (\*) تعني وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي.

## 5-5 النتائج، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة

### بشأن نتائج البحث، توصل الباحثان للنتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات، مما يُشير إلى تردد البنوك ذات السيطرة العائلية محل عينة الدراسة من الدخول في تحالفات مع رجال السياسة.
- وجود تأثير إيجابي معنوي للروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يعني **قبول الفرض الأول للبحث (H1)**. مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أطول في البنوك ذات الروابط السياسية مقارنةً بغيرها من البنوك. وقد يرجع ذلك إلى محاولة إدارة البنوك ذات الروابط السياسية إدارة أرباحها لخدمة مصالح حلفائها السياسيين، مما يعرّض هذه البنوك لمخاطر أعلى، ومن ثم يؤثر على تقييم المراجع لمخاطر الأعمال في هذه البنوك، إذ يتطلب اكتشاف مثل هذه الأنشطة جهود مراجعة إضافية، ومن ثم يمكن أن يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق المراجعة في محاولة لتبديد مخاوف اصحاب المصالح، مما يزيد من فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. بالإضافة إلى تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تتميز بها الشركات المرتبطة سياسياً، بما تتطلب من المراجع توسيع نطاق المراجعة ومن ثم زيادة فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتُشير هذه النتيجة إلى أن المراجع الخارجي في لبنان يعطي وزن نسبي أكبر لتكاليف الروابط السياسية مقارنة بالمنافع المترتبة عليها.
- وجود تأثير سلبي معنوي للسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يعني **قبول الفرض الثاني للبحث (H2)**. مما يشير إلى أن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة تكون أقصر في البنوك ذات السيطرة العائلية المرتفعة مقارنةً بغيرها من البنوك. وتُشير هذه النتيجة إلى اتباع إدارة البنوك ذات السيطرة العائلية سلوك تقارب المصالح بدافع المحافظة على سمعة البنك واستمراريته في المستقبل؛ ومن ثم تمارس العائلة دورًا رقابيًا يزيد من فعالية الحوكمة ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما يؤدي تركيز الملكية في الشركات العائلية إلى انخفاض مخاطر الأعمال، مما يساعد على سرعة إصدار تقرير المراجعة.
- وجود تأثير سلبي معنوي للتفاعل بين السيطرة العائلية والروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يعني **قبول الفرض الثالث للبحث (H3)** القائل بوجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين السيطرة العائلية والروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن البنوك التي تجمع بين السيطرة العائلية والروابط السياسية تكون فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة الخاص بها أقل مقارنةً بغيرها من البنوك.

- بالنسبة لتحليل الحساسة، حيث تم استخدام مقياس بديل لفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يستند على لوغاريتم الفترة من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ، وقد تم إعادة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنماذج الدراسة الثلاثة، وتم التوصل إلى نتائج تطابق نتائج النماذج الأساسية، من حيث وجود تأثير إيجابي معنوي للروابط السياسية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ووجود تأثير سلبي معنوي للسيطرة العائلية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وأخيراً وجود تأثير سلبي معنوي للتفاعل بين السيطرة العائلية والروابط السياسية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

**وبشأن توصيات البحث فإن النتائج التي توصل إليها الباحثان تقودهما إلى التوصيات الآتية:**

- يجب تخفيض الفترة المسموح بها لإصدار القوائم المالية في لبنان لما لذلك من تأثير على وقتية معلومات القوائم المالية، ومن ثم زيادة منفعة المعلومات المحاسبية.
- ضرورة اتخاذ مصرف لبنان والهيئات التنظيمية والرقابية لبورصة بيروت الإجراءات الرادعة للبنوك التي لا تلتزم بالحد الأقصى المسموح به لإصدار التقارير المالية.
- يجب على إدارة البنوك ذات الروابط السياسية العمل على تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؛ إذ يوفر تقرير المراجعة في الوقت المناسب ضماناً موثقاً لأصحاب المصلحة الخارجيين بشأن جودة التقارير المالية.
- يجب على إدارة البنوك ذات الروابط السياسية العمل على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة؛ وذلك بهدف الحد من مشكلات الروابط السياسية المتعلقة بارتفاع تكلفة التمويل، وسوء أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية والذي ينعكس بالسلب على قيمة تلك البنوك.
- ضرورة توعية المستثمرين والمحللين الماليين بخطورة الاستثمار في الشركات المرتبطة سياسياً خاصة في حالة تعرض النظم السياسية التي ترتبط بها هذه الشركات للتغيير وخاصة في الدول غير المستقرة سياسياً.
- على الباحثين إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر أسباب تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة.

**وبشأن مجالات البحث المقترحة يرى الباحثان أن هناك العديد من الموضوعات المتعلقة بالروابط السياسية للشركات والسيطرة العائلية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة التي تحتاج إلى دراسة مستقبلاً، ومن هذه الموضوعات:**

- بما أن تركيز هذه الدراسة كان على الروابط السياسية للشركات من خلال مجالس الإدارات، والمساهمين الرئيسيين، فإنه يمكن دراسة أنواع أخرى من الروابط السياسية، مثل التبرعات والمساهمات المالية في

حملات الانتخابية للسياسيين، والمساهمات للحكومات، وتأثير هذه الروابط على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

- دراسة تأثير فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة على قرارات الاستثمار.
- دراسة الأثر المعدل لتكنولوجيا المعلومات على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.
- يمكن للبحوث المستقبلية تكرار المنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية في دول أخرى ذات سياقات مؤسسية وثقافية مختلفة.
- يمكن للبحوث المستقبلية أن تعتمد على أسلوب الدراسة الميدانية، والمقابلات الشخصية، لفحص آراء المعنيين بشأن تأثير العلاقة بين الروابط السياسية للشركات، واختيار شركات المراجعة، وآراء المراجع الخارجي.
- إجراء نفس الدراسة على عينة من صناعات أخرى لبحث الفروق في النتائج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

## المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

- الصيرفي، أسماء أحمد. (2017). نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات ومكاتب المراجعة الخاصة- دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، 5(2)، 101-128.
- زكى، نهى محمد. (2022). العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(1)، 171-232.
- سليمان، أسامة ربيع أمين. (2008). "التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS". الطبعة الثانية، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة-جامعة المنوفية.
- شرف، ابراهيم أحمد إبراهيم. (2023). أثر طبيعة الملكية (عائلية/غير عائلية) على العلاقة بين القدرة الإدارية وتوقيت نشر التقارير المالية-دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، 10(3)، 655-730.
- شوشة، أمير على المرسي وسيد، محمد نور الدين. (2020). الأثر التفاعلي للروابط السياسية وحوكمة الشركات على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية- كلية التجارة - جامعة دمياط، 1(1)، 289-318.
- على، عبدالوهاب نصر. (2020). محددات جودة حكم مراقب الحسابات على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1، 89 - 108.
- غازي، حماده السعيد المعصراوي السيد. (2021). أثر الروابط السياسية والملكية العائلية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق المال المصري. مجلة البحوث المحاسبية 2(8)، 1-32.
- قنديل، ياسر سعيد. (2020). تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(3)، 1-71.

موقع جمعية مصارف لبنان: <http://www.abl.org.lb>

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ababneh, T., and Aga, M. (2019). The impact of sustainable financial data governance, political connections, and creative accounting practices on organizational outcomes. **Sustainability**, 11(20), 5676
- Abdillah, M., Mardijuwono, A., and Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. **Asian Journal of Accounting Research**, 4(1), 129–144.
- Abernathy, J. L., Barnes, M., Stefaniak, C., and Weisbarth, A. (2017). An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. **International Journal of Auditing**, 21(1), 100-127.
- Afify, H.A.E. (2009). Determinants of ARL: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. **Journal of Applied Accounting Research**, 10(1), 56-86.
- Akey, P. (2015). Valuing changes in political networks: Evidence from campaign contributions to close congressional elections. **The Review of Financial Studies**, 28(11), 3188-3223.
- Ali, C. B., Boubaker, S., and Magnan, M. (2020). Auditors and the principal-principal agency conflict in family-controlled firms. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 39(4), 31–55.
- Amore, M. D., and Bennedsen, M. (2013). The value of local political connections in a low-corruption environment. **Journal of Financial Economics**, 110(2), 387-402.
- Arad, H., Imeni, M., and Salehpour, Z. (2023). Political connections, family ownership and earnings quality: some evidence from Iran. **International journal of finance and managerial accounting**, 8(31), 103-116.
- Astami, E., Pramono, A. J., Rusmin, R., Cahaya, F. R., and Soobaroyen, T. (2024). Do family ownership and supervisory board characteristics influence audit report lag? A view from a two-tier board context. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 56, 100638.
- Banque du Liban (BDL). (1982). Basic Circular No 7. Available at: [www.bdl.gov.lb/circulars/search](http://www.bdl.gov.lb/circulars/search) (Accessed 27 October, 2024).
- Bertrand, M., Kramarz, F., Schoar, A., and Thesmar, D. (2018). The cost of political connections. **Review of Finance**, 22(3), 849-876.
- Boubakri, N., Guedhami, O., Mishra, D., and Saffar, W. (2012). Political connections and the cost of equity capital. **Journal of Corporate Finance**, 18(3), 541-559.
- Cao, Z., Fernando, G. D., Tripathy, A., and Upadhyay, A. (2018). The economics of corporate lobbying. **Journal of Corporate Finance**, 49, 54-80.

- Çelik, B., Özer, G., and Merter, A. K. (2023). The effect of ownership structure on financial reporting timeliness: An implementation on Borsa Istanbul. **SAGE Open**, 13(4), 21582440231207458.
- Chan, K., Luo, V., and Mo, P. (2016). Determinants and implications of long audit reporting lags: evidence from China. **Accounting and Business Research**, 46(2), 145–166.
- Chahine, S., and Safieddine, A. (2008). Corporate governance and the external monitoring of banks in Lebanon. **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 8(3), 258-270.
- Chaney, P., Faccio, M., and Parsley, D. (2011). The quality of accounting information in politically connected firms. **Journal of Accounting and Economics**, 51, 58-76.
- Chen, C. J., Ding, Y., and Kim, C. (2010). High-level politically connected firms, corruption, and analyst forecast accuracy around the world. **Journal of International Business Studies**, 41, 1505-1524.
- Cingano, F., and Pinotti, P. (2013). Politicians at work: The private returns and social costs of political connections. **Journal of the European Economic Association**, 11(2), 433-465.
- Correia, M. M. (2014). Political connections and SEC enforcement. **Journal of Accounting and Economics**, 57(2-3), 241-262.
- DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. **Journal of Accounting and Economics**, 3(3), 183-199.
- Durand, G. (2019). The determinants of audit report lag: a meta-analysis. **Managerial Auditing Journal**, 34(1), 44-75.
- Deng, K., Zeng, H., and Zhu, Y. (2019). Political connection, market frictions and financial constraints: evidence from China. **Accounting and Finance**, 59(4), 2377-2414.
- Faccio, M. (2006). Politically connected firms. **American Economic Review**, 96(1), 369-386.
- Fakhfakh, I., and Jarboui, A. (2022). Earnings management and audit report lag: The role of audit risk-Tunisian evidence. **Accounting and Management Information Systems**, 21(1), 113-135.
- Ghosh, A., and Tang, C. (2015). Assessing financial reporting quality of family firms: The auditors' perspective. **Journal of Accounting and Economics**, 60(1), 95-116.
- Gil, M., Uman, T., Hiebl, M., and Seifner, S. (2024). Auditing in family firms: Past trends and future research directions. **Journal of Small Business Management**, 1-45.
- Goldman, E., Rocholl, J., and So, J. (2009). Do politically connected boards affect firm value?. **The Review of Financial Studies**, 22(6), 2331-2360.
- Gul, F.A. (2006). Auditors' response to political connections and cronyism in Malaysia. **Journal of Accounting Research**, 44 (5), 931-963.

- Guechati, I., and Chami, M. (2022). Lebanon, economic and financial crises, reasons for collapse. **Revue Française d'Economie et de Gestion**, 3(6), 276-291.
- Guedhami, O., Pittman, J. A., and Saffar, W. (2014). Auditor choice in politically connected firms. **Journal of Accounting Research**, 52(1), 107-162.
- Habib, A., and Muhammadi, A. H. (2018). Political connections and audit report lag: Indonesian evidence. **International Journal of Accounting and Information Management**, 26(1), 59-80.
- Habib, A., and Huang, H. J. (2019). Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China. **International Journal of Managerial Finance**, 15(4), 611-635.
- Habib, A., Bhuiyan, M., Huang, H.J. and Miah, M.S. (2019). Determinants of audit report lag: a meta-analysis. **International Journal of Auditing**, 23(1), 20-44.
- Harake, W., Jamali, I., and Abou Hamde, N. (2020). Lebanon Economic Monitor: The Deliberate Depression. Working Paper. Washington, DC: World Bank Group (<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/474551606779642981/lebanon-economic-monitor-the-deliberate-depression>).
- Harymawan, I., and Nowland, J. (2016). Political connections and earnings quality: How do connected firms respond to changes in political stability and government effectiveness?. **International Journal of Accounting and Information Management**, 24(4), 339-356.
- Hassan, Y. M. (2016). Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 6(1), 13-32.
- Hashmi, M. A., Brahmana, R. K., and Lau, E. (2018). Political connections, family firms and earnings quality. **Management Research Review**, 41(4), 414-432.
- Hope, O., Yue, H., and Zhong, Q. (2020). China's anti-corruption campaign and financial reporting quality. **Contemporary Accounting Research**, 37(2), 1015-1043.
- Houston, J. F., Jiang, L., Lin, C., & Ma, Y. (2014). Political connections and the cost of bank loans. **Journal of Accounting Research**, 52(1), 193-243.
- Hu, F., Stewart, J. and Tan, W. (2017). CEO's political connections, institutions and audit opinions. **Pacific Accounting Review**, 29 (3) 283-306.
- IASB. (2018). The Conceptual Framework for Financial Reporting, March 2018. IASB: London UK. Available at: [www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf](http://www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf) (Accessed 25 November, 2024).
- Jaggi, B., and Tsui, J. (1999). Determinants of audit report lag: Further evidence from Hong Kong. **Accounting and Business Research**, 30(1),17-28.

- Jaggi, B., Leung, S. and Gul, F. (2009). Family control, board independence and earnings management: evidence based on Hong Kong firms. **Journal of Accounting and Public Policy**, 28(4), 281-300.
- Karasek, R., and Bryant, P. (2012). Signaling theory: Past, present, and future. **Academy of Strategic Management Journal**, 11(1), 91-143.
- Khan, A., Muttakin, M. B., and Siddiqui, J. (2015). Audit fees, auditor choice and stakeholder influence: Evidence from a family-firm dominated economy. **The British Accounting Review**, 47(3), 304-320.
- Khan, A., Mihret, D. G., and Muttakin, M. B. (2016). Corporate political connections, agency costs and audit quality. **International Journal of Accounting and Information Management**, 24(4), 357-374.
- Khelil, I. (2023). Political connections and cost of debt: a meta-analysis. **Journal of Financial Reporting and Accounting**. doi: 10.1108/JFRA-11-2022-0413
- Lai, T., Tran, M., Hoang, V., and Nguyen, T. (2020). Determinants influencing audit delay: The case of Vietnam. **Accounting**, 6(5), 851-858.
- Leventis, S., Weetman, P., and Caramanis, C. (2005). Determinants of ARL: Some evidence from the Athens Stock Exchange. **International Journal of Auditing**, 9(1), 45-58.
- Liu, Y., Li, X., Zeng, H., and An, Y. (2017). Political connections, auditor choice and corporate accounting transparency: evidence from private sector firms in China. **Accounting and Finance**, 57(4), 1071-1099.
- Maaloul, A., Chakroun, R., and Yahyaoui, S. (2018). The effect of political connections on companies' performance and value: Evidence from Tunisian companies after the revolution. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 8(2), 185-204
- Mehjabeen, M. (2019). Audit fees and audit delays in politically connected firms: Evidence from Bangladesh. **Journal of Business**, 40(3), 18-34.
- Micco, A., Panizza, U., and Yanez, M. (2007). Bank ownership and performance: does politics matter?. **Journal of Banking and Finance**, 31(1), 219-241.
- Mitchell, H., and Joseph, S. (2010). Changes in Malaysia: Capital controls, prime ministers and political connections. **Pacific-Basin Finance Journal**, 18(5), 460-476.
- Mokhtar, E., and Elharidy, A. (2019). Family control and earnings management: An empirical analysis of the Lebanese banking sector. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 9(4), 124-127.
- Ng, C. Y. (2005). An empirical study on the relationship between ownership and performance in a family-based corporate environment. **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 20(2), 121-146.
- Prencipe, A., Bar-Yosef, S., Mazzola, P., and Pozza, L. (2011). Income smoothing in family-controlled companies: Evidence from Italy. **Corporate Governance an International Review**, 19(6), 529-546.

- Qasem, A. (2024). The association between institutional monitoring, political connections and audit report lag: evidence from the Malaysian capital market. **Journal of Accounting in Emerging Economies**. ahead-of-print. [https:// doi.org/10.1108/JAEE-08-2023-0238](https://doi.org/10.1108/JAEE-08-2023-0238)
- Rely, G. (2023). Effect of audit firm status, firm status, audit complexity, family ownership, and loss on audit report lag with industrial specialization as moderated variables. **Insight Journal**,10(1), 102-121.
- Rusmin, R., and Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: Case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting*, 25(2), 191-210
- Salehi, M. (2020). The relationship between the companies' political connections and audit fees. **Journal of Financial Crime**, 27(4), 1123-1141.
- Salloum, C. C., Azoury, N. M., and Azzi, T. M. (2013). Board of directors' effects on financial distress evidence of family-owned businesses in Lebanon. **International Entrepreneurship and Management Journal**, 9, 59-75.
- Samaha, K., and Khlif, H. (2017). Audit-related attributes, regulatory reforms and timely disclosure: Further evidence from an emerging market. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 15(2), 158-179.
- Shi, H., Xu, H., and Zhang, X. (2018). Do politically connected independent directors create or destroy value?. **Journal of Business Research**, 83, 82-96.
- Sun, L., Zhong, J., and Habib, A. (2024). Product market power and audit report lag: evidence from China. **International Journal of Disclosure and Governance**, 1-25.
- Tantawy, S. M., and Moussa, T. (2023). The effect of political connections on firms' auditor choice decisions and audit opinions: evidence from Egypt. **Asian Review of Accounting**, ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/ARA-07-2022-0161>.
- Tee, C.M. (2017). Political connections, institutional investors and stock price synchronicity: evidence from Malaysian firms. **Managerial Finance**,43(11), 1236-1253.
- Transparency International. (2022). Lebanon: Overview of corruption and anticorruption. Available at: [https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption\\_U4-reviewed\\_PR\\_19.09.2022.pdf](https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption_U4-reviewed_PR_19.09.2022.pdf) (Accessed 24 November, 2024).
- Wu, W., Wu, C., Zhou, C., and Wu, J. (2012). Political connections, tax benefits and firm performance: Evidence from China. **Journal of Accounting and Public policy**, 31(3), 277-300.
- Zhou, Y., Liu, J., and Lei, D. (2024). The effect of financial reporting regimes on audit report lags and audit fees: Evidence from firms cross-listed in the USA. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 22(4), 917-941.